الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقـوق و العلـوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

رقم : .....

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
تخصص إدارة محلية

تحت عنوان

دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

إعداد الطالبة: طاهري نجاة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:			
اسم و لقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
خوني يوسف	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
عبدو مصطفى	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1441/ 1442هـ– 2021/2020م

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

الآية 11 من سورة المجادلة.

استمارة معلومات

الصورة

معلومات شخصية:

الاسم نجاة اللقب طاهري

اسم الأب الحسين اسم ولقب الأم زوليخة يسعد

تاريخ الازدياد 1982/12/08 مكان الازدياد برج بوعريريج

رقم الهاتف 0667947459

البريد الإلكتروني napiuniv@gmail.com

العنوان الشخصي بلدية العناصر ولاية برج بوعريريج

الباكالوريا:

المعدل 11.97 الشعبة/التخصص علوم طبيعة و حياة سنة الحصول على شهادة الباكالوريا 2000

التدرج:

التخصص التدرج تنظيم سياسي و إداري الدفعة/ سنة التخرج 2004

الماستر:

تخصص الماستر إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج 2021

المعدل التراكمي للماستر (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف X عاطل عن العمل

في حالة موظف:

الرصيد المتبقي X لصالح الخدمة

المصلحة المستخدمة اسم المؤسسة / الشركة

الرتبة في العمل

الصيغة:

موظف دائم X موظف في عقد محدد نوع العقد

امضاء الطالب

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 نوفمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة -كلية الحقوق و العلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): **طاهري نجاة** الصفة: طالب، أستاذ، باحث **طالب**

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: **102241783** والصادرة بتاريخ **2016/12/06**

المسجل(ة) بكلية / معهد **الحقوق و العلوم السياسية** قسم **العلوم السياسية**

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها:

دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: **2021/06/10**

توقيع المعني (ة)

إهداء

إلى كل من آمن بالعلم سبيلا لتحقيق الذات

إلى كل من سعى في طلبه أو تقديمه للآخرين

إلى الجزائر وطني

مقدمـــــــــة

شغل موضوع التنمية اهتمام المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك في ظل التحولات الاقتصادية السريعة والمتزايدة منذ فترة طويلة ومازالت، فكل مجتمع مهما توصل إلى أعلى درجات التقدم فإنه يسعى إلى الأفضل دائما.

ومع تقلص دور الدولة في العصر الحديث وبالمناداة بالحرية والديمقراطية وبحق الأفراد في المشاركة في صنع القرار، برز دور الأفراد في تكملة دور الدولة في التنمية ومع متغيرات العصر الحديث وتعقد المشاكل زاد أهمية هذا الدور في تنمية المجتمع المحلي.

إن تقدم الفهم الفعلي للسياسات التنموية، تبين أن الخطة العامة يمكن أن تشمل على المبادئ العامة للمشروعات والبرامج ويمكن أن تترك التطبيقات للمحليات، معنى ذلك ان الدول تسعى إلى تطوير الحكم المحلي لتتمكن من خلال لا مركزية القرار إلى الوصول إلى فعالية التنمية ذلك أن كل مجتمع محلي أدرى بمشاكله وسبل حلها. حيث تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات لا يمكن الوصول لحل المشكلات.

إلا أن الملاحظ للواقع يجد أن هناك هوة بين النصوص والواقع، بين ماتقره الدولة من آليات وطرق تطبيق بين ماهو كائن فعليا. لذلك قمنا بهذه الدراسة للوقوف عند هذه المفارقة ومعرفة مواطن الخلل لتقليص الهوة بين الواقع والنصوص، حيث نحاول أن ننطلق من المجال العام للتنمية المحلية والمشاركة الشعبية وصولا إلى واقع هذه المشاركة في الجزائر كأحد آلياتها ومن ثم الخروج بكيفية تفعيل هذه المشاركة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

يعتبر اختيار موضوع الدراسة مرحلة مهمة لإنجاز أي بحث علمي، فهو لم ينطلق من العدم وإنما جاء نتيجة لعدة اعتبارات تجعل الباحث يتوجه بالدراسة لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع واختياري بالضبط لموضوع دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر كان انطلاقا من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

مبررات ذاتية:

تتمثل في الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع والغوص فيه، كونه يخص صميم تخصصنا وكذا الرغبة في تقديم منتوج علمي بسيط يساعد ولو بالقليل في إثراء المكتبة لمساعدة الطلبة في دراستهم، ومن جهة أخرى اهتمامي الشخصي بالموضوع لتبيان أهمية المشاركة في إنجاح العملية التنموية في الجزائر.

مبررات موضوعية:

- أهمية الموضوع كون المواطن يعتبر فاعل مهم من فواعل تحقيق التنمية المحلية.
- عدم نجاعة السياسات والمشاريع التنموية المحلية في تحقيقها لأهدافها المرجوة.
- قلة الاهتمام بالمشاركة الشعبية في المساهمة في إتخاذ القرار وتنفيذه وتقييمه.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع من منظور تجديدي.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية كونها تعمل على تناسب المشاريع والسياسات التنموية المحلية مع احتياجات السكان المحليين الذين حددوها بأنفسهم، وكيف أنها تتيح الفرصة للمشاركة والقيام بدور إيجابي في مساندة و تنفيذ سير المشاريع التنموية إضافة إلى العمل على تقليل التكلفة و ترشيد النفقات، و كيف أن هذه الثنائية لها دور في تحديد طبيعة النظام السياسي.

الإشكالية:

إن تقدير مقومات نجاح التنمية المحلية تبرز في كفاءة القيادة و أسلوب إدارتها للتنمية ومبلغ مشاركة المواطن من خلال إعادة صياغة العلاقة بين جميع الفواعل الرسميين و غير الرسميين على أساس من التعاقد والتوافق والتشارك وفق رؤية جديدة تربط الدولة بالمجتمع حيث شكل العالم الثالث والجزائر خصوصا أحد النماذج التي بادرت إلى طرح

مجموعة من الآليات الداعمة لفتح المجال أمام مشاركة المواطن كفاعل مهم في صنع وتنفيذ السياسات التنموية، هذه الاليات التي دعمتها الأطر المؤسساتية والقانونية القائمة على ركائز الديمقراطية التشاركية.

وأمام مفارقة وجدلية الواقع والنصوص سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على إشكالية دراستنا والمتمثلة في : **هل يضمن الإطار التشريعي والقانوني وكذا المؤسساتي دورا فعالا للمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر أم ان الواقع يجعل منها مجرد جهود نظرية مازالت بحاجة إلى تجسيد؟**

وسنحاول دراسة هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي جاءت على النحو التالي:

- ماهي دوافع ومبررات التوجه نحو تشجيع المشاركة الشعبية عل المستوى المحلي في الجزائر؟
- ماهو الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي لتكريس المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر ؟
- ماهي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه تفعيل المشاركة في التنمية المحلية؟ وماهي إستراتيجيات تفعيلها؟

الفرضيات:

- لا يتوقف نجاح المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية في الجزائر على تفعيل الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي على الرغم من أهميته وإنما يتعداها إلى بناء المواطنة الفاعلة.
- التوجه نحو تشجيع المشاركة الشعبية عل المستوى المحلي في الجزائر فرضته معطيات داخلية وتوجهات دولية.
- تفعيل المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر متوقف على بناء الوعي بأهمية الدور التنموي للمواطن المحلي باعتباره وسيلة التنمية وغايتها.
- وجود العديد من العراقيل التي تواجه تفعيل المشاركة في التنمية المحلية يتطلب اعتماد استراتيجيات فعالة قادرة على تجنبها.

المناهج:

يعتبر المنهج العلمي أمرا ضروريا لإنجاز أي بحث علمي، فهو يعني الطريق الذي يختاره الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية، لذا فقد اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: بما أننا بصدد دراسة موضوع المشاركة الشعبية كآلية من آليات التنمية المحلية فإن استخدام هذا المنهج يكون من خلال جمع المعلومات حول موضوع الدراسة ومن ثم الكشف عن واقع وحقيقة البيئة الجزائرية من الناحية القانونية فالدراسة تتعدى الوصف إلى التفسير والتحليل.

منهج دراسة حالة : يستخدم هذا المنهج في التطرق لنموذج أو حالة معينة لاجل جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، والحالة التي شملتها الدراسة هي الجزائر من خلال دراسة واقع وأفاق المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

الإقترابات المعتمدة:

الاقتراب القانوني:استخدام هذا الاقتراب راجع إلى طبيعة الموضوع من خلال تسليط الضوء على مختلف ما أفرزته الدساتير والقوانين الجزائرية المتعلقة بمشاركة المواطن ومن ثم إسقاطها على الواقع.

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:العلاقة بين الدولة والمجتمع حسب **ميغدال** هي علاقة صراع، وفي تفاعل مستمر واستخدامه جاء لمعرفة واقع عمل فواعل التنمية من خلال العلاقة بين هذه الفواعل و بالأخص المواطن و علاقته بالإدارة المحلية.

أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى: د. حبشي لزرق و أ. بن الحاج جلول ياسين تحت عنوان **المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية**. حيث خلصت هذه الدراسة لأهمية تفعيل وتوسع نطاق المشاركة الشعبية، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

الدراسة الثانية :للأستاذة بوراوي دليلة تحت عنوان : **عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري**، خلصت أن على المشرع الجزائري تدراك انعدام آليات ذات فعالية تسمح للمواطن بالمشاركة، كون أن الآليات الحالية محدودة وذات طابع استشاري.

الدراسة الثالثة: للدكتورطارق بركات تحت عنوان: **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**. والتي خلص فيها إلى تقديم بعض التوصيات التي من شأنها رفع كفاءة المحليات ودعم المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية وعلى عدة مستويات.

تحديد المصطلحات:

المشاركة لغة:(participation) من الفعل (شارك) بمعنى أدخل، ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه وشاركه أي كان شريكه.

المشاركة: هي عبارة عن أي عملٍ تطوعي من قبل الفرد العادي يهدف به التأثير على آلية اختيار السياسات العامة، بالإضافة إلى اختيار القادة السياسيين أو إدارة الشؤون العامة ضمن نطاق أي مستوى سواء محلياً أو قومياً أو حكومياً.

وتعني **المشاركة الشعبية**:أيضاً جميع الجهود التطوعية المخططة والمنظمة التي تتصل بشكلٍ مباشر بعمليات صنع السياسات والمشاركة في عملية اختيار جميع القيادات السياسية، بالإضافة لوضع جميع الخطط اللازمة وتنفيذ

المشروعات أو البرامج سواءً كان ذلك على المستوى الإنتاجي أو الخدمي وأيضاً سواء كان على المستوى القومي أو المحلي.

التنمية المحلية: هي جزء من التنمية الشاملة حيث تتكامل معها من حيث الفلسفة وأدوات ووسائل تحقيقها، وتتم عبر التعاون بين مختلف الشركاء والفاعلين (حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني، مواطن) على أساس من التعاون والتكامل والتشاور من أجل حياة أكثر رفاهية، حيث يصبح الناس أكثر شعورا بالمسؤولية والإنتماء.

المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:" يقصد بالمفهوم إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والاشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ومراقبتها، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

تقسيم الدراسة

للإجابة على إشكالية بحثنا التي طرحناها والتحقق من فرضياتها قمنا باعتماد هيكل دراسة على النحو التالي:

قسمت الدراسة لفصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية والتنمية المحلية، إطارا نظريا لكل من المفهومين، معتمدين على مبحثين، جاء في المبحث الأول تعريف المشاركة الشعبية، خصائصها،متطلباتها،شروطها، أهدافها، صورها ومستوياتها. أما في المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان مفهوم التنمية المحلية، فقدمنا فيه عرضا لمفهوم التنمية المحلية، أهميتها خصائصها، أهدافها وتحديد شركاء التنمية المحلية وأبعادها.

وفي الفصل الثاني و الذي كان عنوانه المشاركة الشعبية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و تحديات الواقع، حيث حاولنا في المبحث الأول تحليل الواقع الجزائري من خلال إسقاط النظري على الواقع عن طريق تحديد الإطار التشريعي و القانوني و المؤسساتي وقبل ذلك تبيان الدوافع و المبررات و دور الخطاب السياسي في تشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية في الجزائر. أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى عقبات الواقع وآليات التفعيل.

صعوبات الدراسة:

كبقية الطلبة الذين سبقونا، واجهتنا الصعوبات المعروفة من ضيق للوقت و قلة المراجع و الكتب، إلا أن المميز هو الحالة الوبائية (فيروس كورونا) الذي طبع مرحلة إعدادنا للمذكرة و ما صاحبها من إجراءات استثنائية من حجر منزلي و تعليم عن بعد وغلق للمكتبات ...أثرت بشكل أو بآخر على عملنا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية والتنمية المحلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تعد المشاركة الشعبية أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية المحلية حيث تتيح الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة في اعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم والقيام بدور إيجابي في انجاح المشروعات التنموية بشكل مستدام بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة .وتتطلب المشاركة الحقيقية والفعالة تكريس الجهود والإمكانات البشرية لدى المجتمعات المحلية[1].

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية.

المطلب الأول: تعريف المشاركة الشعبية وخصائصها.

أولا: تعريف المشاركة الشعبية

يعتبر مصطلح المشاركة الشعبية من المصطلحات التي تتعدد التعاريف المتعلقة به و تختلف من دولة إلى اخرى و في الدولة نفسها ، و يعود ذلك لتعدد التخصصات التي تتعاطى مع هذا المفهوم و تطبيقاته[2] ، لذلك تفاوتت التعاريف المختلفة بين العموم و التحديد و بين الشمول و الضيق كلما اختلفت الزوايا التي ينظر من خلالها كل باحث[3] ، كما تختلف أيضا مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية و هناك أيضا المشاركة الشعبية و كذلك مشاركة المواطنين و أيضا مشاركة العامة و يرجع ذلك إلى اختلاف المصطلحات الأجنبية المستخدمة.وعليه يمكن توضيح المفهوم لغة و إصطلاحا كما يلي :

---

[1] طارق بركات، **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 63 ، العدد5 ،2014، ص 63.

[2] قياتي عاشور، دور **المشاركة الشعبية في التنمية المحلية** ، مجلة جيل الدراسات السياسية ، مركز جيل البحث العلمي والعلاقات الدولية ، العدد 11 ، أكتوبر2017 ، ص 76.

[3] بادي سامية، **المرأة و المشاركة السياسية**، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 ، ص 27

التعريف اللغوي والاصطلاحي:

المشاركة لغة من الفعل (شارك) بمعنى شاركه: كان شريكه. ويقال فلان يشارك في علم كذا : له نصيب منه[1]، وكلمة المشاركة participation مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية participare ، و يتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين الأول و هوpart ، و الثاني هوcompar و يعني« القيام ب » و بالتالي فإن كلمة مشاركة تعني حرفيا to take part أي القيام بدور .

أما **اصطلاحا** فتعرف دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة بأنها تلك النشاطات الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في إختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر[2] .

وتعرف **المشاركة الشعبية** في **اللغة** بأنها تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما [3].

كما تعرف على أنها عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد فى تنمية مجتمعاتهم، وهي شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة فى مجتمعه، ويدين بالولاء والانتماء لوطنه.

ويميل البعض إلى التمييز بين مصطلحي **المشاركة** ، **الشراكة** حيث يشار إلى الأخيرة بمعنى شراكة و هي حالة أن تكون شريكاً، أو ضمن مجموعة من الأشخاص يشتركون في الاهتمامات أو الملكية، وهى تعنى فى القانون الارتباط أو الاتحاد بين شخصين أو أكثر لتنفيذ مشروع أو عمل ما، حيث يشتركون فى الأموال والعمل والمهام والنتائج أو أى منهم.وعليهم أن يشتركوا فى الفائدة التى تعود من وراء هذا الارتباط ويتحملوا الخسائر، و الشراكة هي إجراء تطوعي بين طرفين أو أكثر يتفقون على العمل معاً، وتقاسم السلطة و المسؤولية، واستثمار الموارد والخسائر والمكاسب، من أجل تحقيق هدف مشترك أو أهداف تكاملية. والشريك هو شخص يرتبط مع عدد من الشركاء فى عمل ما من خلال عقد رسمي.

---

[1] قاموس الوسيط، **فصل الشين**، ص 480.

[2] سهام بن رحو بن علال، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية** ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية: ط1: 2018، ص ص 19-20.

[3] منال عرسان، **اليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية**، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2004، ص 11.

أما **المشاركة** توصف بأنها شكل ضعيف من أشكال النشاط ، أما الشراكة فتنطوي على ارتباط أكثر التزاماً ونشاطاً، حيث إن الشركاء يشتركون فى المسئولية أما المتشاركين فيتعاونون فى نشاط [1].

وفي أدبيات التخطيط والتنمية الحديثة بدأ مفهوم المشاركة يتردد ويستخدم بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، كوسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي وعدالة اجتماعية تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء[2]. إذ تعددت معان المشاركةِ فى أعمال التنمية المحلية من جانب عديد من الرواد العالميين،ويمكن إيجاز تلك التعريفات في الأتي:

كوهين 1973: رأى أن المشاركة هي" اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات، فى إنجاز برامج التنمية المحلية، كذلك اشتراكهم فى الاستفادة من هذه البرامج وفى الجهود لتقييم مثل هذه البرامج "، فالمواطن هو المشترك والقائم بالأعمال والمستفيد في نفس الوقت.

فوريستر Forester 1988 فسر المشاركة بأنها"عملية تحويل جزء من المهام والتي تتمثل في إتخاذ القرار إلى السكان المحليين و الفئات الأقل تمثيلا بالمجتمع المدني "، هذا الرأي يعني أن الساكن هو صانع قراره منه و إليه، لذا فهو يتسم بالواقعية و يمس المشاكل الملحة و العاجلة للسكان مما يقلل من السيطرة السياسية و الإقتصادية على صناعة القرار.

سرينفسن Srinivasan 1990 عرف مشاركة المجتمع بأنها عملية تنشيط و تأثير المجتمع المحلي و الجماعات المستفيدة على اتجاهات و أساليب تنفيذ مشروعات التنمية، من وجهة نظر احتياجاتهم لتحسين حياتهم المعيشية من حيث الدخل، التنمية الذاتية و الاعتماد الذاتي بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات أو قرارات أخرى تمس احتياجاتهم المحلية.

1 شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان، **واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد**، (ملخص رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية (تخصص أصول التربية)، العدد الرابع عشر – يونيو 2013 م مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد، ص 6.

2 طارق بركات، **مرجع سابق**، ص 66.

وفاء عبد الله 1989 عرفت المشاركة بأنها" عمل جماعي لا مجال فيه للتسلط الفردي أو الرأي المفروض، إنما هو تعبير ديمقراطي تبدأه و تشارك فيه الجماهير سواء في الفكر أو التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة و الرقابة".[1]

والتعريف العام المطروح في تقرير الأمم المتحدة يعطي مفهومًا عامًا وشاملا للمشاركة الشعبية، فيعرفها بأنها" خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفاعلة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية".

فحسب هايHay ، المشاركة الشعبية تعني ":المساهمة الطوعية في العلاقة بين الفرد والجماعة، وبين الجماعة وجماعة أخرى"؛ وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور عبد المنعم شوقي أن المشاركة الشعبية هي":عملية مساهمة المواطنين طوعًا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك؛ بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات".

أما منصور بن لرتب فيعرفها بأنها ":العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم المواطن مساهمة فعالة بالرأي أو الفعل، أو أحيانا بالمال أو الهبات المالية، دون ضغط أو مساومة أو تحقيق منفعة تتعارض مع المصلحة العامة"[2].

أما الدكتور محمد أدهم رمزي سلامة فيرى بأنها تعني" انخراط كافة أطراف التنمية، بناءا على وعي بالقضية ومصالح الأطراف المختلفة، في عملية تفاوضية مستمرة في مسار صناعة القرار واتخاذه، ويترتب عليها نوع من الاتفاقات المحددة لتوزيع كافة الأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، وبما يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة"[3].

يشير روس ROSS " إلى المشاركة في عمليات تغيير المجتمع كفيل بتغييرهم أنفسهم لإن الناس عندما يشتركون سويا متعاونين في تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ يعدلون من اتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ويكتسبون

[1] طارق جلال حبيب، **تقييم فعالية المشاركة في مشروعات إعداد المخطط الإستراتيجي للقرية المصرية مثال قرية مير**، مجلة علوم الهندسة، المجلد 37، العدد 2، مارس 2009، ص ص 465،466.

[2] عاشور قياتي، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] شوقي قاسمي، **معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم الاجتماع الحضري، قسم: العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 263.

مهارات.... "فالمشاركة ليست غاية في حد ذاتها، بل إنها وسيلة لتمكين المجتمع من أن يكون له دور طليعي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو و التقدم [1].

مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

إذا كانت التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تعرَف على أنها" تلك العمليات التي تُبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات، واذا كان مفهوم المشاركة كما رأينا بمدلوله العام يشير إلى أنها" العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها فإنه يمكن الاستنتاج أن المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي هي" اشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية".

فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي،فهي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فاعلة و مشاركة الناس على المستوى المحلي و الإقليمي و الوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم ، أي التنمية من أسفل[2] . فلا يمكن لأي حديث عن التنمية دون التطرق لقضية المشاركة فهي تشكل عنصرا محوريا من عناصر التطور [3].

لقد اتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية مرهون بمشاركة الناس على النطاقين المحلي و القومي في تحديد أهدافها [4] ، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن مورد هو العنصر

[1] هشام محمود الأقداحي، **التنمية الإجتماعية والسياسية في الدول النامية**، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة)2015، ص60.

[2] طارق بركات، **مرجع سابق**، ص 66.

3فؤاد بن غضبان، **علم اجتماع التنمية**، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ص 268.

[4] مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 164.

البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر و ركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية و هو وجود عنصر بشري يزداد عددا و يقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية [1]

كما ان المشاركة من بين أهم المعايير الدالة على اقتفاء الأسلوب الديمقراطي في الحكم ، إضافة لكونه عد من أبرز الخصائص التي تميز طريقة الحياة الديمقراطية عن سواها من الطرق و الأساليب الأخرى المعتمدة في إدارة الشأن العام للمجتمعات البشرية المعاصرة [2]

الجدول رقم (01): علاقة التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية (مقارنة بين الأسلوب المركزي والمشاركة)

عناصر و مكونات التنمية	التنمية بالأسلوب المركزي	التنمية بمشاركة الناس
نمط التنمية	الخطة جاهزة	تتبلور الخطة بالسياق العملي ، الإستجابة للمشاكل و الإحتياجات الأتية
الأولويات و الاحتياجات	تحدد من قبل المهنيين المانحين	تحدد من قبل المجتمعات المحلية
كلمة السر	التخطيط	المشاركة
الأهداف	محددة مسبقا	تتبلور في السياق / مفتوحة
كيفية إتخاذ القرارات	مركزيا	جماعيا
الوسائل	عالمية، محدودة	متنوعة
التقنية المستخدمة	عالمية، رزمة مجهزة مسبقا	محلية
علاقة المهنيين المستفدين	السيطرة من أعلى	التقوية و التمكين
كيفية النظر للمستفيدين	منتفعين /متلقين	شركاء ، فاعلين ، ناشطين في البرنامج

[1] بومدين طامشة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في** الجزائر، التواصل، جامعة ابو بكر بلقايد، العدد 26، جوان 2010، ص 4.

[2] عمر طيب بوجلال، **ادماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2017،ص 72.

المخرجات	ثابتة ، تقليدية ،بنية تحتية	متنوعة، قدرات، و مهارات أفضل
المجرى الأساسي للتنمية/التغيير الإجتماعي	يفرض من الآخرين	يحدث نتيجة إقناع المجتمعات المحلية

المصدر: طارق بركات، **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (63) العدد5 ،2014، ص 67.

ثانيا: خصائص المشاركة الشعبية:

تتميز المشاركة الشعبية بالخصائص التالية:

- المشاركة الشعبية سلوك تطوعي ونشاط إرادي، على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية حيال القضايا والأهداف الخاصة بالمجتمع.
- المشاركة الشعبية سلوك مكتسب أي أنها ليست سلوك فطريًا يولد مع الإنسان ولا يرثها، وإنما هي مكتسبة،يتعلمها الإنسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين.
- المشاركة الشعبية إحدى مبادئ الديمقراطية.
- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي من حقوق الإنسان التي أعلنتها التشريعات الدولية والدساتير المحلية.
- المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت، هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغيير سلوكيات المواطنين وثقافاتهم نحو الإحساس بالمسؤولية في صنع القرار؛ وهي وسيلة كونها آلية يتمكن المواطن من خلالها أداء أو لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية.

- المشاركة الشعبية توحد الفكر الجماعي للجماهير، لأنها تساهم في بلورة فكرة واحدة نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك[1].

المطلب الثاني: متطلبات وشروط المشاركة الشعبية وأهدافها.

أولا متطلبات وشروط المشاركة الشعبية.

من أجل مشاركة حقيقية وفعلية لابد من توافر ثلاثة شروط في مجملها تكونها وتمنحها الشرعية وبدونها تعد دون جدوى وفعالية:

1-الشرط الاول : هو شرط اساسي و ضروري لابد من وجوده لضمان الفاعلية و جدية المشاركة و هو مبدأ قبول التعددية بمعنى تقبل كل الهيئات و المنظمات المدنية بمختلف اشكالها و انواعها و في جميع المجالات و العمل على تشجيعها و الاقتناع بدورها المحوري في صنع القرارات في تلك الاتفاقات التشاركية بين جميع الاطراف.

2-**الشرط الثاني** : وهذا الشرط يتعلق بالأساس بالقضية التنموية تلك القضية الجوهرية و السياسية في كل الدول و على طاولة كل الوزارات فهي تتطلب مشاركة مجتمعية من حيث فهمها و وضوحها و توفير بنك من المعلومات حول المناطق المستهدفة ، ما يسمح بإتاحة الفرصة امام كل الاطراف المعنية و المهتمة بها في اطار واسع من الشفافية.

3-**الشرط الثالث** : هدا الشرط يتضمن ضرورة تمثيل كل الاطراف المختلفة كي تعبر بصدق و شفافية و بكل مصداقية عن توجهاتها فيمكنها ذلك من مشاركة فعالة و حقيقية في الحوار و التفاوض.

كما نجد من متطلبات المشاركة في التنمية على وجه الخصوص:

- ❖ العمل دوما على تدعيم وتشجيع القيادات المحلية وتنمية روح او حس المسؤولية لدى الجميع من اجل الاسهام بجدية.
- ❖ التسيير الجيد لتلك الجهود الحكومية والاهلية وتوظيفها التوظيف الامثل لضمان تلبية الاحتياجات المجتمعية.

[1] عاشور قياتي، **مرجع سابق**، ص 79.

- ❖ خلق ميكانيزمات جديدة وتطويرها وتنميتها من اجل الوصول الى مشاركة حقيقة للمواطنين عن طريق الاجهزة الحكومية والاهلية.
- ❖ البحث و التطوير الدائم على احدث الاساليب لتدريب العاملين و مسؤولي كل تنظيمات المجتمع المدني بكل الاطياف كل هذا من اجل ايجاد و تكوين قيادي قادر على المشاركة في التنمية بفعالية و جدية[1] .
- ❖ تأكيد مبدأ الديمقراطية و صياغة بنود عقد اجتماعي جديد تكون فيه الحكومة الشريك المشرف و ليس القائد الاوحد حيث أن تحقيق التنمية بالمشاركة إنما يرتبط بشكل أساسي بمدى توفير المناخ الديمقراطي ، فالديمقراطية تعني في أبسط معانيها الإشتراك و ممارسة الإختيار و الإنتخاب و التعبيير و تهدف في جوهرها إلى كفالة الحق في المشاركة الفعالة و الحقيقية من جانب أفراد المجتمع في إدارة شؤونهم وعلى كافة المستويات و كذا حقهم في تقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم و أهدافهم [2].
- ❖ العمل على خلق الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد و تشجيع قياداتهم على تحملها ، بأن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة .[3]

كما أن هناك من ربط نجاح عملية المشاركة بتوفير عدد من الأسس التي تسهم في وجود تعاون فعال ومثمر بين الشركاء والتي تتمثل في:

1-الثقة المتبادلة: بين الحكومة المركزية والمحلية من جهة وبين كافة الشركاء من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه الثقة من الأسس الهامة التي تحقق مبدأ الشراكة.

2-الحوار: وهو وسيلة التفاهم والبنية الأساسية للشراكة كما يؤدى إلى التعرف الكامل على الإمكانات المتاحة لكل طر من الأطراف المعنية.

---

[1] فايزة بوعمامة، **الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 29 ، جوان 2017 ،ص ص ،220،221.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس، **علم إجتماع التنمية** ، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية ، 2009،ص 26 .

[3] طارق بركات، **مرجع سابق**، ص 71 .

3-التدريب والتعليم: هما ضرورة لإكساب المجتمع ثقافة الحوار والمشاركة عل كافة المستويات.

4-شفافية التعامل: التى تمثل الشرط الأساسي لتعامل كافة الشركاء كمبدأ يعتبر وضوح الرؤية ضرورياً لإدخال منهج الشراكة في عملية التنمية.

5-الالتزام والتعهد: وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك فى ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

6-المساءلة : التي تعني بأن كل طرف من الأطراف المعنية مساءل أمام الأطراف الأخرى و مطالب بالرد على كافة الاستفسارات لتوضيح ما حققه من إنجازات.

7-الاستمرارية : غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص أو الجهات الشعبية إلى فترات طويلة ، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية ، كما يجب تحديد الإطار العام و منهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة .[1]

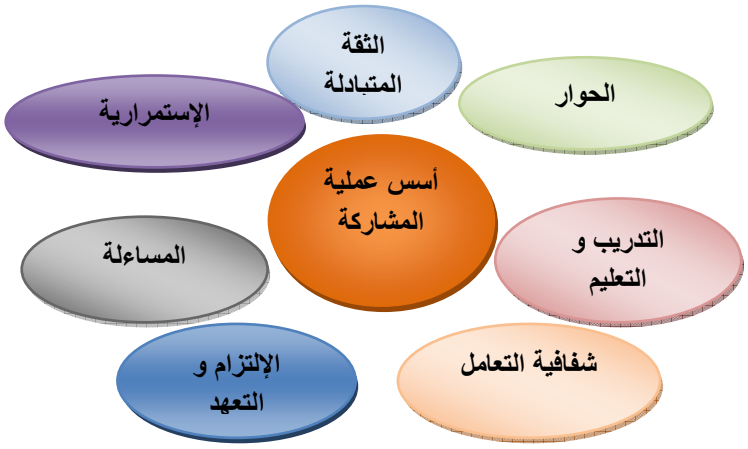

الشكل رقم (01): أسس عملية المشاركة.

[1] طارق جلال حبيب، **مرجع سابق**، ص 467.

ثانيا: أهداف المشاركة الشعبية

لقد اقتنعت مختلف الدول والمؤسسات بأهمية المشاركة في صنع القرارات وتنفيدها خاصة بعد معرفتهم لأهدافها، فالمشاركة وسيلة لتقليل الكلفة، فمعظم الدول والمؤسسات الانتاجية التنموية تلجأ اليها لتقليل احتمالية فشل المشروعات ولأن مشاركة الأفراد في مثل هذه المشاريع يجعلهم يدعمونها ماديا وكذلك يولد لديهم الشعور بأهميتها ما يجعلهم يحسون انهم جزء منها فيعملون على انجاحها والمشاركة تعد أحد المداخل الاساسية والرئيسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات فمن خلالها يمكن تقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من قبل الحكومة ومن واقع امكانياتهم الحقيقية.

زد على ذلك فالمشاركة تعتبر مطلبا اقتصاديا تنمويا، يعمل على جعل الافراد يتفهمون الواقع وبالتالي لا يطالبون بالعائدات المادية سريعا، خاصة الاستهلاكية منها من خلال القيادات المحلية التي تعمل على توضيح وفهم المشروعات الاقتصادية المطروحة، ما يساعد على تفهم الجماهير للأمر وهذا بدوره يؤدي الى تأجيل بعض الحاجات المادية وحتى الاستهلاكية للمستقبل.

والمشاركة عبارة عن وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف كل الموارد المتاحة محليا، فهي تحول دون فشل المشاريع التنموية خاصة الجديدة منها، وذلك في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة ويتضح هدا من خلال مايلي:

- ✓ بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوفر للاجهزة البيروقراطية او التنموية
- ✓ تحقيق اقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع
- ✓ ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي و حتى القومي[1].

[1] فايزة بوعمامة، **مرجع سابق**، ص ص 217،218.

كما يمكن تحديد **أهداف المشاركة الشعبية** في أربعة نقاط رئيسية هي:

- **أهداف وظيفية:** لها دور كبير في تحقيق النجاح الوظيفي لمشروعات التنمية، فمنذ سنوات عديدة كانت مشروعات التنمية ينظر اليها على أنها مشكلة يجب أن تحل بواسطة المسؤولين الحكوميين والمهنيين ومندوبي المنظمات العالمية الذين يفترض أن تكون لديهم دائما الحلول الجاهزة بدون أي إعتبار لظروف المستفيدين من هذه المشروعات. الأمر الذي أدى إلى فشل العديد منها أو هجرها لعدم تمشيها مع طريقة عيش مستخدميها. وتؤدي المشاركة إلى إشراك المستفيدين من المشاريع في المراحل المبكرة للإعداد له وإلى توجيه أنظار المصممين والمخططين إلى ما قد يكون خافيا على المسؤولين.
- **أهداف اقتصادية:** حيث تسهم المشاركة الشعبية بشكل مباشر في تقليل وضبط تكلفة المشروعات وكذلك تدريب العديد من أفراد المجتمع على عمليات البناء والصيانة، وقد يخلق مؤسسات إقتصادية ضغيرة مصاحبة للمشروع، مما يجذ فرصا جديدة للعمل وللإستثمار والتدريب، ويؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين.
- **أهداف اجتماعية:** تعمل المشاركة الشعبية على خلق ظروف اجتماعية ملائمة من خلال العمل الجماعي، ومن خلال الخطوات المتتابعة من البحث الميداني و المسح و مناقشة تفاصيل التخطيط و التصميم، و بعد ذلك أثناء عملية التنفيذ الفعلي مما يخلق روحا جديدة وسط المستفيدين، و يسهم في تقوية العلاقات بينهم و جمعهم حول حلم مشترك يشكل مستقبلهم و مستقبل أطفالهم.
- **أهداف نفسية** : أن العمل الجماعي يوفر للإنسان المناخ الملائم لإشباع حاجاته النفسية و التي من أهمها زيادة الثقة بالنفس و الإعتداد بها ، مما يزيد من فرص الفرد إلى التطلع إلى حياة أفضل[1] .

[1] طارق جلال حبيب، **مرجع سابق**، ص ص 468،469.

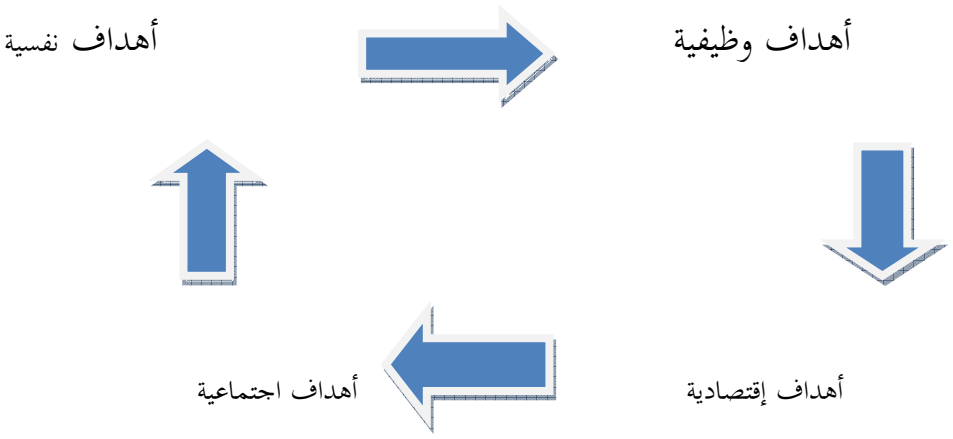

الشكل رقم (02): أهداف عملية المشاركة

المطلب الثالث: صور المشاركة الشعبية ومستوياتها.

أولا: صور المشاركة الشعبية

هناك أكثر من محاولة لتصنيف صور المشاركة الشعبية ، و إن كان من أهمها محاولة تصنيفها وفقا لمراحل عملية التنمية المحلية و ذلك على الوجه الآتي :[1]

1. **المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة التنموية:** تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشكلات والاحتياجات، وتبادل المعلومات بين المسئولين الحكوميين والمواطنين ومناقشة المشروعات وبدائلها وتقرير الأولويات. وتكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الإدارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم. تتمثل صور المشاركة في هذه المرحلة باللقاءات، الزيارات الاستطلاعية، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات الموسعة العامة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين علنا بشتى الوسائل، حيث يقوم المسئولون بشرح الخطة وأهدافها، ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونيا.

[1] البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة.

2. **المشاركة في مرحلة تنفيذ العملية التنموية:** يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ إذا شارك السكان المحليون في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم. ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى الإيجابي، والاعتماد على الذات خاصة في ظل قصور الإمكانات الحكومية.

3. **المشاركة في الرقابة والتقييم:** تشكل التغذية الراجعة من قبل المواطنين أسلوب من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات التي يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة التنفيذية، كما وتعد أداة ناجحة لتلافي الأخطاء الانحرافات وتصحيح مسار المشروعات التنموية عامة. ويمتد التقييم إلى تقدير مدى كفاءة وجدوى المشروعات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ومن صور المشاركة الشعبية في مرحلة التقييم هي الشكاوى التي يرفعها المواطنون للمسؤولين، والنقد والحوار خلال الاجتماعات العامة أو من خلال أجهزة إلاعلام، وتشكيل لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، أو مقاطعة المواطنين لهذه المشروعات وعدم الاستفادة منها. والجدير بالذكر هنا، أن المشاركة الشعبية تتم بشكل عام في كل مراحل العملية التنموية السابقة، وقد تتم أيضا في مرحلة أو أكثر من هذه المراحل ،كما يمكن أن يشترك جميع أفراد المجتمع أو يتعذر ذلك فيشترك ممثلون عنهم، وفي بعض الأحيان تتدخل الحكومات لتحديد صور المشاركة وتنظيمها[1].

ثانيا :مستويات المشاركة

على الرغم من تباين تصنيفات المشاركة وتعددها، تبعا لعدد كبير من المعايير المعتمدة في هذا الشأن، من طرف الدراسات والمختصين ك: حجم المشاركة (فردية، جماعية)، مدى المشاركة (مشاركة في: الحوار، التنفيذ، المتابعة

[1] طارق بركات، **مرجع سابق**، ص 72.

الفنية)، حسب شكل الإسهام المطلوب (مالي، بدني، رأي...)، وكذا حسب نمط المشروع المعتمد... إلا أننا نجدها سواء في ظاهر التصنيف المقترح أو في المعنى الذي ترمي إليه، لا تلغي جانبا من التداخل والتقاطع فيما بينها[1].

حيث قسم **Oakley** المشاركة الشعبية إلى سبعة مستويات على النحو التالي:

1. **المشاركة السلبية** : **Passive Participation** وتقتصر فقط على اطلاع المواطنين بخطط التنمية والمشروعات التي ستقام في مدينتهم أو قريتهم دون أي مشاركة من جهتهم.
2. **المشاركة بإعطاء المعلومات** : **Information Giving** ويعتمد هذا النوع من المشاركة على الحصول عل بعض المعلومات من المشاركين سواء عن طريق الاستشمار أو المقابلات.
3. **المشاركة بالمشورة** : **Participation By Consultation** يعد ذلك المستوى أول درجات العطاء الايجابي لعملية المشاركة حيث يمكن للمشاركين الإدلاء بمقترحاتهم للمسؤولين والمتخصصين سواء عن طريق اجتماعات عامة أو استمارات توزع عليهم أو بكلتا الطريقتين.
4. **المشاركة نظير حافز مادي**: **Participation for Material Incentives** يمكن تحفيز جهود المشاركة للمواطنين عن طريق بعض الحوافز المادية للمشاركين تتنوع تلك الحوافز بين حوافز مالية تقوم بها الجهة الممولة للمشروع إلى حوافز عينية وتشجيعية كأولويات الحصول على التراخيص .
5. **المشاركة الوظيفية** : **Functional Participation** يعتمد ذلك المستوى من المشاركة على تكوين مجموعات عمل من المشاركين لانجاز مهام معينة بمجهودهم الشخصي.
6. **المشاركة التفاعلية** : **Interactive Participation** وتتم عن طريق تكوين مجموعات عمل من المشاركين تعمل على جمع وتحليل الاقتراحات وتكوين بدائل، ثم تبني وجهة نظر البديل المختار واستيعاب مفرداته وخطواته وتشجيع المواطنين عل تنفيذه.

[1] شوقي قاسمي، **مرجع سابق**، ص 280.

7. **التعبئة الذاتية** : **Self Mobilization** وهي أن يتحرك أفرا د المجتمع ذاتيا لتوفير الدعم العيني والتقني لإنشاء مشروع التنمية، على أن تكون الإدارة الكاملة لأعضاء هذا المجتمع[1].

كما تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد بحيث تحدد الأعمال التي يقومون بها، ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب، أهمها:

- ✓ **المشاركة المباشرة** :يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات وجماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مراحل منها ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالا عدة، أهم هذه الأشكال
  - استشارة الأهالي او المجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات المقابلات والمؤتمرا ت العامة.
  - اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري المحلي.
  - برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية.
  - وسائل الإعلام المختلفة.
  - الاستبيان والدراسات المختلفة.
  - الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.
- ✓ **المشاركة غير المباشرة** :تحدث بواسطة أشخاص محددين، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية[2].

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الاول: تعريف التنمية المحلية

شغلت قضية التنمية جهود الباحثين فترة ما بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية ولا تزال، وقد ارتبط مفهومها بالنظريات التي نشأت في الخمسينات من القرن الماضي لدراسة التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دول

[1] طارق جلال حبيب، **مرجع سابق**، ص 471.

[2] منال عبد المعطي صالح قدومي، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية و تطوير المجتمع المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2008، ص 29.

العالم الثالث .... ويختلف استخدام مفهوم التنمية باختلاف المجتمعات واختلاف ظروفها وحاجاتها. إلا أنه هناك حقيقة أساسية هي أن عملية التنمية معقدة وشاملة وتضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية.

أولا :تعريف التنمية

لقد ظهر مفهوم التنمية بوصفه أداة و وسيلة تستطيع من خلالها الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص و سمات المجتمعات المتقدمة، و لقد بذلت محاولات عدة لتحديد معنى هذا المفهوم ، فالتنمية تعني:

لغة: من النمو أي إرتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي المال بمعنى زاد وكثر.

اصطلاحا: محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع.

كما تعني نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة و مستوى أفضل ، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما و نوعا ، و تعد حلا لا بديل عنه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات [1].

ولقد جاء تعريف **هيئة الأمم المتحدة في عام 1955**: أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشراك المجتمع المحلي ومبادئه. ثم عرفها عام **1956** تعريفا اخر باعتبارها : العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ، و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع .[2]

[1] محمد نجيب حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص ص 32،33.

[2] ليلى لعجال ،**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص21.

و يعرف **الفقهاء الكلاسيكيون من علماء الاقتصاد التنمية** بأنها: تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب و تحسين مستوى المعيشة، و أن ذلك يتحقق عندما نتمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المادية و البشرية المتاحة و المقياس لذلك هو الناتج القومي الإجمالي، إلا أن هذا التعريف يكتنفه القصور الشديد .

فمصطلح **التنمية** يعاني من أزمة بالغة يستلزم الأمر ضرورة البحث عن مناهج أو رؤى جديدة، خاصة وأن التنمية في مضمونها تسعى لتحسين مستوى المعيشة للكافة، كما أنها تعكس طموحات الأفراد في المجتمع إلا أن ذلك رهن بالأتي:

- ✓ ضرورة الربط بين التنمية و الديمقراطية .
- ✓ ضرورة وجود خيارات سياسية متاحة أمام المجتمع.
- ✓ التنمية هي عمليات تمكين و ليست دعم للفقراء.[1]

أما التنمية في **المنهج الإسلامي** فهي التنمية الشاملة للإنسان الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الأرض و إعمارها، و هي مسؤولية مشتركة تجمع بين الحكومة و الفرد و لا يؤيد الإسلام التنمية الرأسمالية التي تضمن حرية التعبير و لا تضمن قوت اليوم ، كما لا يؤيد التنمية الاشتراكية التي تضمن قوت اليوم و تمنع حرية التعبير . و يركز مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي على محاولة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاقتصادية ، كما تسعى إلى الوصول إلى تنمية المجتمع من النواحي غير المادية ، حيث السمو بأرواح الأفراد و إعلاء الروابط الإنسانية وحل المشاكل الاجتماعية و ذلك لا يتحقق إلا بتنمية الاحتياجات الأساسية أولا وتنمية ثروات المجتمع و تحقيق رخائه.[2]

وهناك من يعرفها على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله إجتماعيا و إقتصاديا و المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و اشتراكه.

---

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي ، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي** ،الإسكندرية:دار الكتب و الوثائق القومية، ط1 ، 2012،ص ص 352،353.

[2] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية** ،الإسكندرية:دار التعليم الجامعي، ط1 ، 2011،ص ص 352،353.

فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج و الخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية . [1]

الجدول رقم (02): تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومناهذا.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي
2	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع نواحي الحياة
4	من1990	التنمية البشرية = تحقيق حياة كريمة و صحة السكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992 ب ري ودي جانيرو بالبرازيل	التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع نواحي الحياة الإقتصادية

المصدر: كمال بودانة: أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، مذكرة لنيا شهادة الماجستير في علم الاجتماع: تخصص تنظيم و عمل، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2013 ، ص 14.

ثانيا :تعريف التنمية المحلية

في إطار تطور فكرة التنمية ، ظهر و تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث حظيت المجتمعات المحلية بإهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى

[1] محمد نجيب حجاب، **مرجع سابق**، ص ص 32،33.

الوطني[1] و نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعاريف وكل تعريف يركز على جانب معين، فنذكر من بين التعاريف ما يلي:

تعريف هيئة الأمم المتحدة: التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة: " تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة و ترآز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية .

تعريف الاتحاد الأوروبي " التنمية المحلية هي عبارة إستراتيجية أصلها محلي للتكفل بالمشاكل(الانشغالات) المحلية، من خلال مبادرات محلية تمتلك المساندة و الموارد المالية و الفنية و البشرية اللازمة.

تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة :" عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط و التنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم و احتياجاتهم و القضاء على مشاكلهم و العمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية لمجتمع و استكمال هذه الموارد بالخدمات و المساعدات الفنية و المادية من جانب المؤسسات الحكومية و الأهلية من خارج المجتمع المحلي[2]".

فقد عرفت بأنها «عملية يتم من خلالها توحيد جهود الإفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة".

وقد عرفت بأنها " عمليات يمكن لها توحيد جهود المواطنين و المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع [3]

---

[1] بهلولي فيصل ، خويلد عفاف ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في** الجزائر ، مجلة المهل الإقتصادي ، المجلد 02 ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص 47 .

[2] سلاوي يوسف ، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام تخصص الدولة و المؤسسات العمومي، جامعة الجزائر-1 -بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2018/2017، ص 26.

[3] فضيلة خلفون، **دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر**، غير معروف .

وانها مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية الذاتية ، و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية ، و إدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة ، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني .

وهناك من يعرفها على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الإحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة ، و تحسين ظروفهم و إطار معيشتهم ، و لهذا يجب ان تكون ذات أبعاد و أهداف متنوعة منها .[1]

من خلال هذا التعريف للتنمية المحلية يمكن التركيز على عنصرين أساسيين :

1. المشاركة الشعبية و التي تدعم جهود التنمية المحلية ، و من ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود و التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية .
2. : ويتمثل في توفير مختلف الخدمات و المشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة الاعتماد على النفس و المشاركة.[2]

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية وأهدافها.

التنمية المحلية تشكل الركيزة الأساسية للتنمية إذ أن ارتباطها المباشر مع المواطنين يستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل وما إلى ذلك.

وعليه تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي:

أولا : خصائص التنمية المحلية

- تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.

[1] فيصل بهلولي ، خويلد عفاف ، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] يوسف سلاوي ، **مرجع سابق**، ص 24.

- تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.
- تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.
- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات وغيرها[1].

ثانيا :أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول و الأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط ، بل في مفهومها الشامل أوسع من ذلك حيث تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للإنسان فهي تنطلق من هدف رئيسي هو إشراك المجتمع المحلي في التغيير ، ومن خلال المجتمع ذاته يمكن الوصول إلى تغيير اتجاه الأفراد و الجماعات دون تعب ، و بهذه الكيفية يمكن تحقيق المشاريع و تكوين القادة المحليين و تدريبهم على العمل في قيادة الجماهير و القدرة على التنظيم و التسيير ، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة التنمية المحلية و يسهل تحقيق مختلف الأهداف المرجوة منها و التي يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما :

- ✓ **أهداف الإنجاز:** و تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.
- ✓ **أهداف معنوية** : و تشمل المتغيرات السلوكية و المعرفية و المهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم و قيادتهم لعملية التنمية المحلية. [2]

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في:

[1] عبدالسالم عبدالالوي ، أمال بوبكر، **دور الجماعات المحلية في دعم االستثمار المحلي وخلق الثرة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية JEF ،المجلد 06 العدد 01، سنة 2020، ص 95.

[2] سلاوي يوسف ، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق فرع القانون العام تخصص الدولة و المؤسسات العمومية ، جامعة الجزائر ، 2018/2017 ، ص ص 33 ،34.

- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق إستقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية إحتياجاهتم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والأكل والتعليم والعمل.
- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية** لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي،وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات و أشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر.
- **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية محلية من المجتمع، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى إستَيراد بعض المستلزمات الكمالية التي تؤثر على ميزان المدفوعات مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي .
- **بناء الأساس المادي للتقدم:** التنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم . والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي تم على أساسها برمجة المشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإجياد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

- **الرفع من مستوى المعيشة:** المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.
- **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:** إن التنمية المحلية تهدف إلى التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية[1].

المطلب الثالث : شركاء التنمية المحلية وأبعادها.

أولا : شركاء التنمية المحلية.

إن الجماعات المحلية لها دور بارز في تحقيق التنمية المحلية إلا أن دورها لا يكتمل دون إشراك المجتمع المدني و القطاع الخاص ، حيث أنه على مر العقدين الأخيرين في الألفية الثالثة ظهر الاهتمام الكبير بأهمية و ضرورة وجود العمل التشاركي و ذلك نتيجة فشل الحكومات الرسمية و عجزها عن تحقيق طموحات المواطنين و تلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب ، حيث أصبح التوجه نحو حتمية تطوير الإدارة الحكومية و إعادة اختراعها بشكل يحافظ على دور كل شريك (القطاع العام و الخاص و مؤسسات المجتمع المدني، المواطن) في إحداث التنمية المحلية الشاملة في ضوء مميزات و خصائص كل قطاع[2].

فبناء عملية التنمية المحلية يستدعي اجتماع عدة فواعل تساهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تجسيدها على أرض الواقع ويمكن إجمال الفواعل من خلال تقسيمها إلى فواعل رسمية وغير رسمية.

الفواعل الرسمية:

[1] مهدية بن طيبة ، سفيان خروبي ، **دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية** ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد ألاول، 2016 ، ص ص 82 ، 83 .

[2] عبد المؤمن مجدوب ، لمين هماش ، **الفو اعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر**،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد الثامن (08)جانفي 2016، ص 138.

في البداية يمكن القول أن العالم شهد تحولات سياسية اقتصادية واجتماعية كان لها تأثير على دور الدولة ومؤسسات الإدارة المحلية في عملية التنمية، حيث عرفت الدولة تجدد في أدوارها تعالت الآراء لتطوير النظام اللامركزي، وإعطاء دور أكبر للإدارة المحلية للمشاركة في تجسيد التنمية المحلية [1].

الفواعل غير الرسمية

إن إدماج فواعل جديدة في السياسات التنموية يعتبر منهجية عمل مساعدة على التنمية العادلة و ذلك من خلال إشراك الجميع في تسيير مؤسسات الدولة وفي جميع مراحل تدبير مشاريع و برامج التنمية، من التشخيص و التحليل إلى التخطيط و التنفيذ إلى التتبع و التقويم، هذه العملية تعتبر وسيلة تسمح بالإنصات لأصوات الجماعات الضعيفة و المهشمة، مثل النساء و الفقراء، والمعوقين و الأطفال و القرويين و الشباب العاطل... و تمنحهم الفرصة للتعبير بحرية كما تساهم في إدماج تنظيمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في عملية التنمية خاصة على المستوى المحلي[2]، ويمكن تحديدها كما يلي :

المواطن : و هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية ، فالمواطن مستهلك ، و هو نواة الجمعية و هيئات المجتمع المدني ، و نواة القطاع الخاص، و به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، و إشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة ، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية و المادية منها و المعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، و هي حقوق مترابطة و غير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية .

المجتمع المدني: هو فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية و تأكيد الفاعلية السياسية للمواطن، خصوصا بعد تأكد دوره في معرفة حاجيات و متطلبات المجتمع المحلي ، نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن و قدرته الفعالة

[1] عادل إنزارن ،**التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 16 ، جوان 2017 ، ص373 .

[2] عبد المؤمن مجدوب ، لمين هماش ،**مرجع سابق** ، ص 118 .

على متابعة و صياغة و تنفيذ المبادرات التنموية التي تحل مشاكل المجتمع .و مساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضاياه التي تقترب من واقعه ، ودعم التدبير العقلاني للموارد و المشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا لدى المواطن .

القطاع الخاص :فهو فاعل أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق توجهات تسيير غير صائبة ، فمنحت هذه الالية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهل الشراكة و التعاون الشرعي و خلق أنماط من الاقتصاد المختلط ، التدبير المفوض ، عقود الامتياز ، حتى يعود تنفيذ هذه السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص أكثر فاعلية من الناحية التنموية ، بعيدا عن الصراع .[1]

ثانيا :أبعاد التنمية المحلية

يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغَيرها، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد، فيما يلي:

البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة ، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ،و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى ، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى ، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات و المستشفيات و مدارس ....الخ هذه الهياكل تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو

[1] عصام الشيخ، أمين سويقات ، **إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي** ، ص ص 16،15 .

المناسب لإفراد المجتمع القاطنين و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان الذي يمثل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته.

البعد البيئي: لقد أدى التدهور البيئي على المستوى العالمي إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما في حالة تجاوزت تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي . و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئية و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة.[1]

[1] أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية، ص ص 6،5.

خلاصة الفصل الأول

بالرغم من تعدد التعاريف و المفاهيم باختلاف المدارس الفكرية و النظرية ،إلا ان الجميع يعترف بأن التنمية بشكل عام تعد هاجس كل الدول خاصة الدول النامية منها، فالتنمية بكل أبعادها وعلى كافة مستوياتها تعطي وزنا واعتبارا ومكانه للدولة سواء على المستوى المحلي الداخلي(أفرادها، مواطنيها)، أو على المستوى الخارجي ضمن النسق الدولي، حيث تنطوي التنمية عموما على إحداث نوع من التغيير في المجتمع أي (إحداث تغيير مقصود ولكن قصد التطوير والتحسين)، لذلك جاءت التنمية المحلية لتكون أقرب إلى المواطن فهي تعمل على تحسين أوضاعه وتلبية احتياجاته، وأصبحت فيما بعد المشاركة الشعبية والتفاعل الشعبي عنصرا وشرطا لازما للتنمية المستدامة وبرامجها، إذ لا يمكن نجاح الخطط والمشاريع والتنموية بمعزل عن المشاركة الشعبية مما جعلها مطلبا أساسيا في إدارة المجتمع المحلي وضبط التنمية واستدامتها بسب المنافع التي تحققها في خطط وقرارات التنمية المحلية، ودورها في معالجة المشكلات المحلية التي تتفاقم مع مرور الزمن،كمشاكل الإسكان والنقل العام والازدحام المروري والتلوث البيئي وغيرها...،ولتقوم بترجمة شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والتفاعل مع تلك المشكلات وتحفيز رغبتهم في تحويل الأهداف التنموية التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

الفصل الثاني: المشاركة الشعبية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية وتحديات الواقع

المبحث الأول : الجهود الجزائرية لتشجيع المشاركة الشعبية وانعكاساتها على التنمية المحلية

المبحث الثاني: المشاركة الشعبية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية: عقبات الواقع وآليات التفعيل

ترجع أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدم للسكان المحليين مع إحتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة و القيام بدور إيجابي في مساندة و تنفيذ و تتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم[1]،لذلك سعت الجزائر كباقي الدول النامية لإتخاذ مجموعة من الإصلاحات قصد تفعيل مشاركة المواطنين في السياسات التنموية المحلية.

المبحث الأول: الجهود الجزائرية لتشجيع المشاركة الشعبية وانعكاساتها على التنمية المحلية

المطلب الأول: دوافع ومبررات التوجه نحو تشجيع المشاركة الشعبية على المستوى المحلي في الجزائر

إن تشجيع المشاركة الشعبية للمواطنين في المشاريع التنموية لا تحدث تلقائيا فالأمر يحتاج إلى دوافع و مبررات تفسر رغبة الدول في التوجه لهذا الأمر.والجزائر كباقي الدول النامية تسعى لتحقيق التنمية المحلية عن طريق اشراك المواطنين و دفعهم إلى المساهمة في الجهود التنموية حيث أن هذا الأمر يتطلب الوقوف على مايعرف بدوافع و بواعث الإدارة المحلية في حد ذاته وذلك كون هذه الأهداف أو الدوافع تعتبر بحد ذاتها مبررات[2] كونها تثبت العلاقة الوثيقة بين المشاركة و التسيير او الإدارة المحلية و عليه يمكن أن نذكر مايلي :

- محاولة الجزائر إصلاح النظام الديمقراطي عن طريق تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية لاحتواء أزمة الديمقراطية النيابية، عن طريق اعتراف القانون للمواطن بحق المشاركة في صنع القرار المحلي و ذلك بنصوص دستورية و تشريعية .
- تغييب المواطن عن المشاركة في اتخاذ القرارات أدى به إلى اللجوء للتعبير عن استيائه بالفوضى و لاسيما إغلاق الطريق العام و القيام بأعمال تخريبية .
- ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة ، و غياب الحوار مع المواطنين ما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي في ظل غياب التنسيق و التعاون بين المواطنين و مسؤولي البلديات .

---

[1] طارق بركات ، **مرجع سابق**، ص 67 .

[2] لزرق حبشي ، جلول ياسين بن الحاج ، **المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية** ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، العدد2 ، ص 111.

- عدم الاستقرار السياسي وحالات الانسداد التي عرفتها الكثير من المجالس بسبب تضارب مصالح المنتخبين المشكلين لها و ضعف التمثيل . [1]و كذا تعثر أداء البلديات و دورها التنموي [2].
- رغبة الدولة و ميولها في توثيق التعاون بين الجهود الحكومية و الجهود المحلية في تأدية مختلف الخدمات العامة التي يفتقر إليها الشعب ، والتي قد تكون الباعث الأول في توزيع الدولة للخدمات العامة بين هيئات مركزية و أخرى محلية و هذه الأخيرة التي تقتضي مشاركة فعالة بين مختلف الفواعل المحليين .
- أهمية إشراف المواطنين على إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديمقراطية فقط بل تتطلبه الإدارة الناجحة ذلك أن الأصول المقررة في علم الإدارة العامة ، أن أي مرفق تديره و تتولاه سلطة مركزية من حيث التنظيم و التسيير لابد لنجاحه أن يلقى التجاوب من طرف المواطن الذي يخدمه
- الإقرار بوجود تباين و اختلاف على مستوى المجتمعات المحلية يتطلب اتخاذ قرارات على طبيعة ذلك الاختلاف و التباين بواسطة أشخاص يقيمون بموطن المصالح و المشاكل ، و هو ما يدفع إلى حلها و معالجتها وفق خصوصيات معينة تقتضيها طبيعة الوحدة المحلية في حد ذاتها ، و التي يمكن أن تختلف كل الاختلاف عن باقي الوحدات ، ولعل عامل المساحة و التنوع البيئي و الجغرافي و كذا التنوع الثقافي أهم ما يميز الوحدات المحلية الجزائرية.
- إن إدارة الخدمات المحلية بمجلس منتخب محلي من قبل سكان الوحدة المحلية و بمشاركة شعبية واسعة ما هو إلا تدريب عملي على أساليب الحكم النيابي و ترسيخ لمبادئ الديمقراطية.[3]
- بروز مبدأ المشاركة كمصدر جديد لمشروعية أعمال الجماعات الإقليمية، ووسيلة تساهم في إبراز فاعلين جدد إلى جانب الإدارة المحلية سواء المواطنين بصفة فردية أو عبر انخراطهم ضمن تنظيمات المجتمع المحلي.[1]

[1] جهاد رحماني ، عزوزي بن عزوز ، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر**، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد التاسع ،ص 229 .

[2] عبد الحفيظ حرحوز ،**تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر** (دراسة حالة ولاية المسيلة)،(اطروحة مقدمة لينيل شهادة دكتورا ،في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ،2020/2019)، ص 116 .

[3] لزرق حبشي ، جلول ياسين بن الحاج ، **مرجع سابق** ، ص ص 111 ،112.

- الإرادة السياسية العليا تحت تأثير الشارع وكذا ضغوطات البيئة العربية و الدولية ،خصوصا بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي رغبة في احتواء غضب الشارع و تبني إصلاحات تشجع على المشاركة و انخراط المواطنين في عملية صنع القرار المحلي .

وعليه يمكن أن نستنتج أن الجزائر اتجهت إلى تشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرار على المستوى المحلي رغبة منها في إنجاح مشاريعها التنموية و كذا كسب مشروعية لسياساتها، حيث تجسد هذا الاعتراف بأهمية مشاركة المواطن عن طريق تكريسه بنصوص دستورية وتشريعية.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والقانوني لتكريس المشاركة الشعبية على مستوى المجتمع المحلي الجزائري

أولا : تكريس مبدأ مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي دستوريا

لقد أعطت الدساتير الجزائرية المتعاقبة الحماية القانونية لمبدأ المشاركة من أجل تمكين المواطنين في المساهمة في التسيير و اتخاذ القرار المحلي يمكن استعراضها كما يلي :

دستور 1963 : حيث جاء في الديباجة أن لكل مواطن الحق في المساهمة بطريقة كلية و فعالة في مهمة تشييد البلاد بالرغم من أنه لم يدم طويلا وظل حبرا على ورق[2] .

أما **دستور1976**: بالرغم من أنه إنتهج نفس نهج سابقه في إعتماد نظام الحزب الواحد إلا أنه خص هو الأخر مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية بمكانة هامة واعتبرها إحدى دعائم الدولة الجزائرية .[3]

---

[1] دليلة بوراي ، **عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري** ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 17 ، العدد 01، 2018 ،ص 617 .

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1963، الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1963.

[3] الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 1976/11/23 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 94 والمؤرخة في 1976/11/24.

أما **دستور 1989** :الذي يعتبر أول دستور يقر التعددية فقد وسع مبدأ المشاركة حيث نصت المادة 16 منه على أن المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية [1].

دستور 1996 : نفسها المبادئ كرست في هذا التعديل الدستوري .[2]

دستور2008 : وخلاله توسعت أكثر مشاركة المواطنين من خلال توسيع مشاركة المرأة [3]

وفي **دستور 2016** : فالشيء الجديد هو التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية حيث نص على أن الدولة تشجع الديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية.[4]

دستور 2020 : إلا أن الجديد في هذا الدستور والذي جاء بعد حراك شعبي كبير قام به الشعب الجزائري تعبيرا منه عن الظروف القائمة و نقمه على النظام و رموزه ،والذي اعترف فيه المشرع في ديباجته بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري، وبتطلعاته وإصراره على رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، حيث أصبح من الضروري إشراكه الفعلي في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، بضمان تكوين نوعي له تتولاه مؤسسات الدولة والمجتمع.[5] كما أن الوثيقة الدستورية الجديدة حملت ضمانات قوية من القيادة الحالية للدولة الجزائرية بغية إشراك المواطن في بناء الجزائر الجديدة و أن هذه الضمانات ستجعل من المواطن ''شريكا فعالا''، لاسيما من خلال ترقية المجتمع المدني وتكريس المواطنة بكل أبعادها ومكافحة الفساد.[6] حيث نص الدستور

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 1989/02/28 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 9 المؤرخة في أول مارس 1989.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 1996/12/07 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 76 والمؤرخة في 1996/12/08.

[3] قانون 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 63 ،صادرة بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008.

[4] القانون 01/16 المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن تعديل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 والمؤرخة في 2016/03/07.

[5] المرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[6] **https://www.elkhabar.com** وليد **رمزي** ، زرواطي : الدستور يضمن إشراك المواطن في بناء الجزائر الجديدة، (**01/06/2021**).

الجديد على تشكيل المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية و ذلك باعتباره هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تقدم توصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني [1]إلى جانب المجلس الأعلى للشباب .

من خلال استعراض مختلف ما جاء في الدساتير الجزائرية على اختلاف ايديولوجياتها حول تكريس مبدأ مشاركة المواطن في صنع القرار نلاحظ أنه بالرغم من وجود النصوص الدستورية التي تشجع على المشاركة إلا أنها لا تكف ما لم تؤطر بالآليات المفعلة لهذه المشاركة من خلال نصوص قانونية على المستوى المحلي وهو ماستتناوله النقطة التالية :

ثانيا: إدراج مبدأ المشاركة في إطار قوانين الإدارة المحلية

رغم إشارة الدساتير الجزائرية إلى مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية إلا انها لم تحظ باهتمام كبير في القوانين المتعلقة بالبلدية فإذا رجعنا إلى قانون البلدية لسنة 1967 رغم سعيه إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن إلا أنه اكتفى بالنص على حق المواطن في الإعلام و الإطلاع على الوثائق الإدارية، الأمر الذي لم يتغير بصدور قانون البلدية لسنة 1990 .

إن اقتصار دور المواطن على اختيار أو انتخاب ممثليه في المجالس الشعبية البلدية والولائية خلق فجوة كبيرة بين الإدارة و المواطن مما أدى إلى فقدان الثقة، لذا كان من الضروري استبدال القوانين و تدعيمها بأساليب جديدة تتيح للمواطن المشاركة في التسيير المحلي و إبداء الرأي و صنع القرار و المساهمة في التنمية المحلية. و محاولة لتجاوز النقائص التي اعترت قانون البلدية السابق 90-08 والتي كانت مشاركة المواطن مقتصرة على إمكانية حضور مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة ، و تحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية ، مع إمكانية الاستعانة بذوي الخبرة للاهتداء بآرائهم في إطار استشاري و تماشيا مع الإصلاحات التي أعلنتها الجزائر ،جاء نص قانون البلدية 11-10 ليأخذ بالتطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري ، فمست التعديلات بالخصوص الجوانب المتعلقة بالمواطن

[1] مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 45 .

و ذلك بإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة به، و بالتنمية المحلية و ضعه أمام مسؤولياته . ويبرز ذلك بإقرار مبدأ الديمقراطية التشاركية ، حيث يتيح تطبيقها فتح مجالات واسعة للمواطنين للتدخل في الشؤون المرتبطة بحياتهم اليومية ، و التي لها علاقة مباشرة باهتماماتهم سواء فرادى أو من خلال ممثليهم في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات و لجان أحياء .[1]

حيث أفرد قانون البلدية رقم 11-10 بابًا كاملا و هو الباب الثالث تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون البلدية[2] ، و اعتبر فيه أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري كما جاء في المادة 11 منه [3] ، وتضمنت أحكام مواده مبادرة المجالس الشعبية البلدية بإعلام المواطنين حول القضايا المتعلقة بالتهيئة و التنمية بغرض استشارتهم ، و ذلك باعتماد مبدأ التسيير الجواري ، باعتباره إجراء يتم بموجبه بحث و وضع الدعائم و المناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية ، في تسيير البرامج و الأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي و كذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك و تقييمها [4].

أما عن التكريس القانوني للمشاركة في قانون الولاية فقد جاء قانون الولاية الأخير مخالفا تماما لقانون البلدية رقم10/11، حيث لم يخصص بابا كاملا من أحكامه لتوضيح مكانة المواطنين في المشاركة في عملية التسيير مثلما جاء في قانون البلدية المذكور.

ومع ذلك فإن مشروع هذا القانون لم يغفل مبدأ المشاركة حيث بين بأن الهدف من وراء إنشاء الولاية هو جعلها هيئة مكملة للهيئة القاعدية(البلدية)تساعد على تخفيف العبء عليها، من خلال تقديم خدمات للمواطنين وتتيح للمواطنين الحق في المشاركة في تسيير شؤونها تحقيقا للديمقراطية التشاركية.

---

[1] جهاد رحماني ، عزوزي بن عزوز، **مرجع سابق** ، ص 117 .

[2] قانون رقم 11-10 المؤرخ في20 رجب عام 1432 هـ الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 ، الصادر بتاريخ 3 يوليو سنة 2011.

[3] المرجع نفسه، المادة 11 منه.

[4] دليلة بوراوي ، **مرجع سابق** ، ص 619 .

من ناحية أخرى يبدو أن حرص المشرع الجزائري على إيراد شعار " بالشعب وللشعب " في نص المادة 01 القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية يعكس رغبته في إشراك للمواطنين في تسيير الشؤون العمومية على المستوى الولائي ، وهو أمر متاح وممكن عن طريق المجلس الولائي الذي يقوم بالعديد من المهام في كثير من المجالات ذات الصلة بمصالح المواطنين إلا أنه إكتفى بالنص على أهمية مبدأ الإعلام الإداري كآلية للمشاركة.

كما عمد المشرع على تكريس مبدأ المشاركة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما تضمنته المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 والتي نصت على أنه " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار و تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية [1] ، ويمكن حصر آليات مشاركة المواطن التي أقرها المشرع في : علنية الجلسات ، حق الإعلام ، حق الإطلاع ، عرض النشاط السنوي للمجلس الشعبي البلدي ،الاستشارة العمومية ،التحقيق العمومي.

الملاحظ أن المشرع الجزائري ترك المبادرة في تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي إلى المجالس الشعبية، من خلال تكليفها بمهمة توعية المواطن والعمل على خلق كل السبل لضمان مشاركته الفعلية غير أنها غير ملزمة بذلك.[2]

المطلب الثالث: دور الخطاب السياسي في تشجيع المشاركة الشعبية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدراسات في العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة تركز بقوة على المنظور التنموي، خاصة وأن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من الاستعمار وتحاول بناء الدولة الوطنية من جديد إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى واذا كانت الفلسفة الاشتراكية شكلت الوعاء الايديولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث إلا

[1] قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، 2006 ، ص ص 8،9.

[2] دليلة بوراوي ، **مرجع سابق** ، ص ص 619 ،630.

أنه مع نهاية الثمانينات بدأت هذه الدول تغير مسارها التنموي، وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية؛ إلا أن المتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية، التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين في العملية التنموية سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، واقتصادياً، للنهوض بأعبائهم ومتاعبهم اليومية، وهذا يحتاج الى جهاز اداري محلي منتخب قادر على تأطير الجهود المحلية في اطار النموذج التنموي الوطني؛ الأمر الذي يتطلب ذلك التناغم ما بين المجالس المحلية و ارادة المجتمع المحلي التي تتجسد في بنية هذه المجالس بالصلاحيات والاختصاصات المطلوبة.

وفي الجزائر أكد الخطاب السياسي الرسمي منذ الاستقلال على ضرورة التنمية وبناء أركانها،حيث تجسد هذا في مواثيق ومخططات متعددة فالجزائر في المرحلة الاشتراكية عملت على تجذير العملية التنموية في مختلف الاقاليم الوطنية بالاعتماد على بيروقراطية الدولة محلياً و مركزياً، وهذا بدوره أدى الى تضخيم الدولة وعليه نتج جهاز اداري غير اقتصادي زاد من تكاليف الدولة ومتاعبها وأصبح يعاني الترهل و لا يملك قدرة الاستجابة للمطالب الجماهيرية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع المطالب بالتقليص من دور هذا الجهاز، والذي أدى في النهاية الى ضرورة تحول نهج الدولة سياسياً واقتصادياً و اجتماعياً، وعليه أصبحت الدولة تتعامل مع معضلة التنمية من منطلق دولة الحد الأدنى الذي ترتكز فيه التنمية على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما لم يتلاءم والنسق السوسيو اقتصادي في الجزائر، بما يجعل سمة التنمية المحلية في الجزائر هي ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني[1].

وبهذا سارع النظام في الجزائر تحت ضغط البيئة الداخلية و الخارجية، إلى تبني حزمة من الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس في خطابه الموجه للأمة يوم 16 أفريل 2011 ، حيث أمر بتشكيل هيئة للتشاور مع جميع الفواعل المجتمع تجسدت فيما بعد على شكل قوانين.

[1] فضيل ابراهيم مزاري، **إشكالية التنمية في الجزائر : قراءة للتحديات و المتطلبات** ،جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ،ص ص 1،4.

المطلب الرابع: الإطار المؤسساتي للمشاركة الشعبية في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية المحلية.

إن البناء المؤسسي هو الشكل الرسمي للمنظمات بما يعنيه من المقومات البنيوية الهامة في تكوينيها و حسن إجراءاتها الإدارية وقيادتها و بالتالي مدى فعاليتها و استمراريتها، ويعرف العمل المؤسسي بأنه أي جماعة لها أهداف محددة بحيث يتم تنظيمها بشكل يسمح بتحسين كفاءة أداء أعضائها و فعاليتهم لتحقيق تلك الأهداف [1].

تأخذ المشاركة الشعبية في التنمية المحلية صورا عديدة كما أسلفنا الذكر، تتعلق هذه الصور بمراحل التنمية المحلية والنظام السياسي و بنائه الاجتماعي و الاقتصادي، و تأتي هذه المشاركة بأسلوبين رئيسيين:

العمل الفردي : و هنا يحرص المواطن على أداء واجبه باعتباره التزام عميق بحقوق المواطنة وواجباتها و الفهم الواعي للعمل الشعبي و فعاليته .

العمل الجماعي: وتتمثل في تنظيم مشاركة المواطنين في تنظيمات شعبية و مؤسسات اجتماعية[2]. ومن أهم اشكال المشاركة الشعبية نجد :

- **المجالس المحلية المنتخبة**:فلقد نصت المادة 2 من قانون البلدية في الجزائر وبعد أن بين خلاله المشرع تحديدا إقليميا في إطار البلدية كتعبير عن اللامركزية الإدارية من جهة ، فإنه حدد من جهة أخرى نطاق مشاركة المواطن المحلي في تسيير الشؤون العمومية و ممارسة المواطنة في إطار التحديد الإقليمي السابق.ولا يقل نص المادة 11 عن سابقه حيث إعتبر هذا النص البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري.
- **منظمات المجتمع المدني** :لقد أعاد القانون 12-06 هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر بهدف إعادة تفعيل المجتمع المدني بإعتباره أحد فواعل المقاربة التشاركية [3] أما على المستوى المحلي فلقد نصت المادة 13 من قانون البلدية أنه يمكن الاستعانة إن اقتضت الحاجة بكل شخصية أو خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة

[1] عمر طيب بوجلال ، **مرجع سابق** ، ص 201.

[2] حبشي لزرق ، بن الحاج جلول ياسين، **مرجع سابق** ، ص 120.

[3] عمر طيب بوجلال ، **مرجع سابق** ، ص 135.

قانونا لتقديم أي مساهمة مفيدة [1]، إلا أنه ليس هناك اتفاق على تنميط معين لهذه التنظيمات في الجزائر، وقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، على قلتها، في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

- ✓ الجمعيات والمنظمات الأهلية.
- ✓ النقابات العمالية.
- ✓ الأحزاب.
- ✓ الزوايا والطرق الصوفية.[2]

عرف المجتمع المدني في الجزائر ولادة متعسرة، أملتها متطلبات الظرف السياسي العام الذي كان يخيم على البلاد حينها، في واقع متناقض مع التفاصيل المتعلقة بنظرة السلطات العمومية لدور المواطن في مشروع التنمية ، وهو التأزم الذي أعقبه انفراج حقيقي فيما بعد، جراء عدد من المعطيات[3] حظي المجتمع المدني بمكانة كبيرة في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية التي باشرتها الدولة الجزائرية(2012) بهدف تفعيل دور العمل الجمعوي في سبيل تطوير المجتمع المحلي والنهوض به ودفع عجلة التنمية المحلية بفسح المجال للأفراد بتكوين جمعيات متنوعة في كل المجالات من أجل نشر ثقافة الحوار والتشاور بين المواطنين وممثليهم في المجالس المحلية بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية.إذ فسح هذا القانون للجمعيات بالقيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع أهدافها ، كما يمكنها الحصول على الهبات والإعانات طبقا للتشريع المعمول به.[4]

---

[1] القانون 11-10 المتعلق بالبلدية ،**مرجع سابق** ،المادة 13 .

[2] جهيدة شاوش اخوان ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2015/2014 ،ص ص ،117،131.

[3] شوقي قاسمي ، **مرجع سابق** ، ص 306.

[4] عبد المؤمن مجدوب ، لمين هماش ، **مرجع سابق** ، ص 121 .

حيث اكتسب المجتمع المدني خلال المراحل التاريخية المتعاقبة بنية مورفولوجية متنوعة، تندمج فيها المؤسسات التقليدية و الحديثة، وتتميز بحجم كبير ينافس نظيره في الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية، غير أنه لم يتمكن من بلوغ الفاعلية المنوطة به رغم تعدد الإصلاحات منذ الاستقلال، وهذا راجع لعوامل عديدة شكلت عقبات حقيقية في طريق نمو مجتمع مدني فاعل، يعود جزء منها إلى طبيعة الدولة و ممارساتها، ويعود القسم الاخر إلى ضعف البنية المؤسسية لهذه المنظمات وطبيعة الثقافة المدنية في المجتمع بشكل عام سواء في ذلك العامة (المواطنين) أو النخبة المثقفة أو النخبة الحاكمة حيث لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه. وهو ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته[1].

المبحث الثاني: المشاركة الشعبية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية: عقبات الواقع وآليات التفعيل

دفع الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة، ببحث ودراسة خيار المشاركة وسبل تفعيله، في شتى الأرجاء وكل الميادين والقطاعات، بالعديد من الباحثين إلى إثارة جملة من المسائل الجوهرية، والمتعلقة بمدى تأثير غياب المشاركة على التنمية المحلية ؟، وكذا نوع الموانع أو المحددات التي مازالت تقف حائلا، أمام عدم قدرة الكثير من في البلاد، على التوصل لإرساء دعائم هذا الخيار وتعميمه[2]:

[1] جهيدة شاوش اخوان ، **مرجع سابق** ،ص 136.

[2] شوقي قاسمي ، **مرجع سابق** ، ص 278.

المطلب الأول: العراقيل والصعوبات التي تواجه تفعيل المشاركة الشعبية على المستوى المحلي في الجزائر

على الرغم من اهمية المشاركة في التنمية على المستوى المحلي و الوطني و رغم تأكيد مبادئها و قبولها من طرف الجميع و دسترتها وصياغة القوانين و التشريعات المنظمة لها على المستوى الدولي ، إلا اننا نجد العديد من العقبات التي تقف بمثابة حجر عثرة في وجه السير الحسن لها ، خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع و البرامج التنموية و يظهر ذلك جليا في الدول المتخلفة و يرجع ذلك ربما الى حداثة هذا المفهوم و نقص الوعي و الفهم الجيد لمعنى المشاركة في الحياة بكل مناحيها بالإضافة الى تجاهل الدولة لها.[1]

حيث تتعدد أسباب العزوف عن المشاركة، سواء كانت أسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع ويمكن تصنيف هذه التحديات كما يلي[2]:

أولا: العراقيل الفنية

- رفض التكنوقراطيين لمبدأ المشاركة :من خلال التعنت الذي يبديه السواد الأعظم من الإداريين في تجاهل حقيقة وجود مجتمع إنساني كشريك فيما يقررونه ، وذلك تحت ذريعة تعقد المشاكل والإجراءات المستلزمة لتفعيل هذا المسعى بغرض إبقاء جموع السكان العاديين بعيدا عن هذه الرهانات الكبرى، فيتم تسويق وتقديم جملة من المصوغات مثل :كيف يمكن مثلا تجميع السكان والمنتفعين حول برنامج أو مشروع ما يعنيهم بشكل مباشر؟ كيف يمكن قيام حوار مع جمهور شديد الانقسام بشكل عام؟ وكيف يمكن تنظيم التبادل في الآراء بين جموع لا تتمتع بنفس الموارد ولا بنفس الرؤيا لواقع الأشياء.

[1] فايزة بوعمامة ، **مرجع سابق** ، ص 219 .

[2] عاشور قيتاتي ، **مرجع سابق** ، ص 82.

- نقص الدعاية والتأطير لحمل المواطنين ودفعهم إلى الإقدام :الأمر الذي يجعل من المواطنين كآلية عمل ليس بإمكانها المساهمة سوى في معالجة احتياجات سكان مناطق محددة، أو اقتصار العملية على فئات أو أفراد معينين، واستبعاد شرائح الفقيرة من العمليات التشاركية، مما يؤدي إلى تخصيص الموارد على نحو غير متكافئ أو تخصيصها للفئات الغير صحيحة كما أن ذلك من شانه أن يجعل أغلب النشاطات والمبادرات السكانية تنحصر بالدرجة الأولى في ردود أفعال عن مواقف الإدارة،مما يعكس عدم ورود أو وجود تصور مستقبلي لتنفيذ أو اعتماد مبادرات من هذا النوع.[1]
- غياب سياسات التحفيز والتشجيع في الدولة وقصور التعبئة:، وهذا بدوره لا يشجع السكان على المشاركة في قرارات وسياسات التنمية لذلك ينبغي العمل على توفير الحوافز لاستمالة السكان في المساهمة في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية[2].

ثانيا : العراقيل التنظيمية و السياسية

- زيف المشاركة : لم يتعد الاهتمام المتصاعد بإدراج خيار المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط التنموي في الكثير من البلاد النامية خلال العقود الأخيرة، حدود استكمال واجهة سياسية أو خطاب طقسي يتم الترويج له بغرض إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على الدولة والسلطات العامة و المحلية، دون العمل على التأسيس للميكانيزمات الملائمة 3 لمساهمة المواطن في صنع القرار .
- التأطير السياسي للمشاركة :ترتبط مكانة السكان كفاعلين، في جانب كبير منها بإستراتيجية الدولة، فالمشاركة لا يمكنها أن تولد فجأة أو من العدم، لذا فالإرادة السياسية تعتبر عامل حاسم في هذا السياق، فهي المحفز الرئيسي والراعي الأول والضامن لكل ذلك، والمستفيد أيضا من كل فاعلية منشودة، وذلك سواء من خلال إصدار نصوص تشريعية موجهة ومنظمة لهذا الحراك الاجتماعي، أوتحديد التنظيمات المؤهلة

[1] شوقي قاسمي ، **مرجع سابق** ، ص 279.
[2] منال عرسان، **مرجع سابق** ، ص 27.
[3] شوقي قاسمي، **المرجع نفسه**، ص 300.

للتكفل به، أو عبر تعزيز وتشجيع صيغ البرامج والمشاريع التي تكرس هذا الخيار، لذا فان رفع الوصايا والانسحاب الفوري من إدارة وتسيير المجال، في مقابل السماح بتعاظم دور المجتمع المحلي يتطلب تأهيل وإعداد الهيكلة القانونية والتنظيمية حتى يكون هناك تأهيل حقيقي قادر على الأخذ بزمام المبادرة وصناعة نجاعة واقعه سواء فيما يتعلق للتحول من ثنائية (فاعل مستفيد)إلى (فاعل منتج لمجاله)

- عدم استقرار الأوضاع السياسية ، و بالتالي غياب التوجيه السياسي المستقر.[1]
- محدودية قدرة المؤسسات على القيام بمثل هذا العمل بشكل منظم.

ثالثا :العراقيل العملية

- فشل عملية المشاركة في التنمية المحلية من طرف الجمعيات ولجان الأحياء ناتج عن عدم إثباتها لذاتها، وذلك راجع إلى نقص الوعي والإدراك من جهة وابتعادها عن المواطنين من جهة ثانية . إلى جانب تغيب دورها من طرف المجالس المحلية المنتخبة أو بالأحرى دعوتها فقط لإحياء المناسبات الدينية والأعياد الوطنية.
- غياب ثقافة المشاركة لدى المواطن: الذي يجب أن يكون على قدر من الوعي ليتمكن من المشاركة في تسيير الشؤون المحلية و اتخاد القرارات ، حيث يلاحظ عزوف عن المشاركة إما لنقص ثقافة المشاركة و لجهلهم بالنصوص القانونية أو لغياب الثقة بين المنتخب المحلي و المواطن 2 .
- قلة الوعي العام و غياب مقومات المشاركة.
- غياب ثقافة الحوار بدءا من الأسرة و انتهاء السلطة الحاكمة.
- ضعف الإحساس الفردي و العام بالإنتماء و افتقاد المجتمع الى رؤية جماعية للمستقبل.
- غياب الإعداد و التدريب على المشاركة في المؤسسات المحلية .[1]

[1] أمجد ناهض سكيك، **دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة**، رسالة مقدمة ، استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستيرفي الهندسة المعمارية بكليةالهندسة في الجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين، 2012، ص 26.

[2] عنترة بن مرزوق ، عبد المؤمن سي حمدي ،**الإنتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات**،مجلة التراث، المجلد 08 العدد 01 ، 2018 ، ص 225.

- عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم و فهمهم للمشاركة و متطلباتها و ظروفها.[2]
- تأثر الإصلاحات المدعمة لتفعيل دور المواطن في تسيير الشؤون المحلية بالظروف السياسية ، حيث اتخذت الجزائر عدة مبادرات أهمها: مشروع تعاون مع الاتحاد الأوربي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت إشراف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، حيث تم إختيار 10 بلديات نموذجية على أن يتم تعميمها فيما بعد ، إلا أن الظروف السياسية التي عاشتها البلاد في 2019 عطلت تطبيقها فعليا.

رابعا :العراقيل القانونية

- غموض التكريس الدستوري لحق المشاركة ، فالدستور ترك الكثير من جوانب العمل المحلي للقوانين و هو ما قد يعيق من تفعيل مشاركة المواطنين ، بالإضافة إلى غموض مبدأ المشاركة في النصوص التشريعية و التنظيمية.[3]
- الإفراط في مبدأ السرية إهدار لمبدأ المشاركة: فإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس بطرد المواطن بحجة الإخلال بنظام الجلسة، يضرب مبدأ العلنية.
- عدم فعلية و إلزامية آليات المشاركة : فرغم تكريس مبدأ تمكين المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه المحلية إلا أنها غير كافية و مطبقة بالشكل المطلوب ، حيث تنحصر الآليات وحضور المداولات دون نقاش و الاستشارة غير الملزمة ، مع صعوبة الحصول على المعلومة . [4]
- غياب القرارات التي تؤثر على حياة عامة السكان، أو حتى الأخذ بها في حالة ما إذا وجدت، وهو ما يثبت وجود هوة واسعة بين الحديث عن التغيير والسعي إلى التغيير فعلا

---

[1] صندوق تطوير و اقراض البلديات ، **دليل تعليمي** ، ايار 2009، ص ص 14،15.

[2] منال عبد المعطي صالح قدومي، **مرجع سابق** ، ص 32 .

[3] رحماني جهاد ، عزوزي بن عزوز، **مرجع سابق** ، ص 232.

[4] حنان ميساوي ، **مشاركة المواطنين كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني و إشكالات التطبيق** ، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد الخامس ، العدد 02 ، جوان 2020 ، ص ص، 292،294.

أما **الأستاذ الأمين شريط** فيلخص عوائق المشاركة كما يلي :

- ✓ ضعف المجتمع المدني: على أساس أن المجتمع هو الطرف الذي يستطيع تأطير المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة و توفير الأطر و الإمكانيات لهذا الغرض بشرط أن يكون مدنيا و تمثيليا، و هو مالا يتوفر عليه المجتمعنا المدني ، لما يتميز به من تبعية شبه كاملة للنظام
- ✓ ضعف الأطر و الوسائل: حيث تضغط المؤسسات الرسمية على الوسائل و الأطر التي تمكن المواطنين من المشاركة كي تكون ذات طابع إستشاري.
- ✓ ضعف آليات المشاركة : حيث أن غياب أو ضعف الآليات القانونية أو المؤسساتية أو المادية يؤثر بشكل كبير على عملية المشاركة، وهي تختلف من بلد عن بلد و حتى في البلد نفسه، وذلك حسب خصوصية كل منطقة.
- ✓ الموقف السياسي من موضوع المشاركة :فالإرادة السياسية في تبني خيار المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار المحلي ذو أهمية ووزن كبير كون أن الموقف الإيجابي للسلطات من هذه الالية يعطي لها دفعا كبيرا و دورا في تفعيل التنمية المحلية.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر

إن واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر ، يظهر ضعف أو فشل هذه الآلية في تحقيق الفعالية أو الكفاءة المطلوبة منها ، وذلك لما تواجهه من تحديات و صعوبات ،سواء المؤسسية ، التقنية ، او الثقافية و السياسة .وعليه يجب على الجزائر أن تعتمد على استراتيجيات جديدة لتفعيل مشاركة المواطن في الشأن المحلي بعيدا عن الإصلاحات الترقيعية و الظرفية ، من خلال مواجهة التحديات سابقة الذكر ، بالاعتماد على وسائل و تقنيات عملية و فعلية تعمل على تعزيز تلك المشاركة.

[1] الأمين شريط ، **مرجع سابق** ، ص ص 50،52.

ترتكز آليات تفعيل المشاركة الشعبية على الأهداف المحددة من قبل المجتمع المشارك و المصممين أو المنفذين ، و إدخال السكان المحليين بشكل ديناميكي في العملية التنموية ، والجدول الآتي يعطي تصنيفا لتلك الآليات حسب درجة او مستوى المشاركة.

الجدول رقم (03) : أنماط و آليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية.

النمط	آلية المشاركة	الوصف
لقاءات تعريفية للعامة	المعارض	لصق الخرائط و الصور و خيارات الخطط في معرض بارز في المدينة أو المكتبة العامة، تزود هذه المعارض الزوار بالمعلومات بطرق غير رسمية في أوقات فراغهم
	لقاءات عامة	تنظيم لقاءات لإعلام العامة و الشخصيات و الأفراد الداعمين ، بحيث تكون فرصة لمسح الآراء الموجودة
	مطبوعات تعريفية للعامة	لوحات إعلانية و إعلانات في الصحف و النشرات و المطبوعات وذلك لإعلام المواطنين
	صفحة انترنت معلوماتية	صفحة للعامة على شبكة المعلومات العالمية، يتم تحديثها تبعا للتقدم بالبرنامج التنموي ، تحوي هذه المعلومات الخرائط و الصور و البرامج و الجداول اللازمة ، كما توضح الأهداف العامة و التفصيلية للبرنامج.
	مواد صحفية	التنسيق لتطوير العلاقة مع الصحف المحلية أو مع صحفيين أو محررين محليين، لتزويدهم بالأخبار ذات الأهمية و بآراء العامة من خلال عملية دورية تتناسب مع التقدم في البرنامج التنموي.
	تقنيات الوسائط	استخدام الصحف و الراديو و التلفزيون و البوسترات و لوحات

	الرقمية	الإعلانات لإطلاع العامة بالمعلومات ، ويتم التنسيق مع إحدى الشركات أو الوكالات لنشر الوسائط.
مدخلات من العامة	جلسات استماع للعامة	لقاءات رسمية يتاح للعامة من خلالها التعليق و إبداء الآراء ووجهات نظرهم تجاه القضية أو المشروع المطروح ، و أيضا إمكانية التصويت عليه.
	صفحة انترنت للتفاعل	صفحة للعامة على شبكة المعلوماتية العالمية ، تتضمن إمكانية استقبال الرسائل والاستفسارات و التصويت أيضا.
	المسح العام المباشر	استبيانات لأخذ التعليقات و الآراء ومعرفة أهداف و توجهات المجتمع
التفاعل	اجتماعات للنقاش	اجتماعات لمناقشة الرؤية و الأهداف العامة، و أخذ إجابة من العامة عن احتياجاتهم و إمكانيتهم و كيفية تحقيقها من وجهة نظرهم.
	ورشات للعمل	وهي عبارة عن اجتماعات رسمية صغيرة ، تتضمن عرض و تقديم مراحل و تصاميم المشروع أمام المشاركين ، هذه التقنية تعزز التفاعل مع الفرد ضمن المجتمع ، وهي ممتازة للنقاشات النقدية و حل المشاكل .
	إجتماعات لتحديد أفضلية العمل	اجتماعات تقييمية من خلال عملية يتم بواسطتها عرض التصاميم و الخيارات و الأنماط المتعددة المتاحة ، ويتم أخذ انطباعات الجمهور وتصويتهم حول الخيارات التي يفضلونها.
الشراكة	لجان القيادة او التحكم	تؤسس لتزويد فريق التخطيط أو العمل بالمعلومات الراجعة و النصائح و أيضا لتشكيل الإطار العام للعملية ، تتكون هذه اللجان من ممثلين عن الهيئات المحلية ومن رجال الأعمال و الوكالات غير متخصصة ومن

		مجموعات المواطنين .
	اجتماعات لأصحاب المصلحة	هذه المجموعات يجب أن تمثل كافة التنوع الديمغرافي في المنطقة (الأجناس ، المذاهب ، مستوى الدخل ..)ويجب أن تتضمن جميع الفاعلين في مشاريع التنمية المحلية (مواطنين ، مسؤولي الجماعات المحلية ، مجتمع مدني ، قطاع خاص)
	مقابلات مع أصحاب المصلحة	عبارة عن اجتماعات (شخص-شخص) مع أعضاء المجتمع البارزين ، وتتم المقابلات معهم بهدف الحصول على معلومات تفصيلية في مجال خبراتهم و رؤيتهم.

المصدر : طارق بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص 74-75

إن زيادة المشاركة الشعبية الإيجابية في التنمية المحلية ، تعتبر المقياس الجوهري لمدى نجاح البرامج التنمية في تحقيق أهدافها ، وليس فقط المقاييس المادية ، فالمضمون الحقيقي للتنمية هو بث و تقوية الشعور بالمسؤولية الفردية و الجماعية و المجتمعية عن تنمية المجتمع عامة والمحلي خاصة وهناك بعض الإستراتيجيات التي تستخدم لزيادة مشاركة المواطنين في التنمية المحلية ومن أهمها :

أولا :في المجال الإداري و السياسي

- استراتيجية المشاركة الإلكترونية : و تعني استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإستراتيجية تمكن من ممارسة الديمقراطية على صعيد المجتمع المحلي (البلديات و الولايات) ، وكذا على المستوى الوطني، وبهذا يتمكن الفاعلين خاصة المواطنين من المشاركة في تحقيق التنمية المحلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، الشأن الذي يساهم في تداول المعلومات بشكل سريع وشفاف يضمن تعزيز الثقة بين مختلف الفواعل المجتمعية ويزيد من مسؤولية كل طرف ذو مصلحة كيفما كان حجمها أوطبيعته . غير أن ذلك لا يتأتى إلا في ظل الحوكمة الالكترونية التي تشتمل على المشاركة الالكترونية وغيرها.

- مأسسة المشاركة: مأسسة المشاركة وترسيخ المواطنة الحقة، والتركيز على إقحام الفواعل المجتمعية في رسم السياسات العمومية، وجعل من النظام السياسي نظاما مفتوحا من شأن جلب محتوى جديد للفعل العمومي.
- تبني سياسة الإصلاح السياسي والإداري: بدأ الشروع في إستراتيجية الإصلاح السياسي في الجزائر شهر أفريل 2011 ، وذلك بعد أن شهد عدد من الدول العربية موجة من التحول الديمقراطي والمطالبة بإقرار الديمقراطية التشاركية، وما صاحب ذلك من تغيرات على الساحة الدولية، لهذا جاءت مبادرة رئيس الجمهورية لمباشرة الإصلاحات التي كان قد أعلن عنها الرئيس في خطابه الذي ألقاه في 15 أفريل 2011 الرامي إلى تعميق التعددية السياسية وإرساء دعائم الممارسة الديمقراطية القائمة على دولة الحق والقانون، دولة قادرة على إعادة بعث الثقة بين الإدارة ومواطنيها، وذلك بخلق إدارة كفأة وذات مصداقية .
- آلية تعزيز الرقابة: إن الرقابة حق دستوري يكفله الدستور للمواطنين عن طريق المجالس المنتخبة قصد متابعة عمل السلطات العمومية،وتشتمل هذه الآليات على توجيه عرائض للهيئات التنفيذية سواء مكتوبة أو شفوي، حضور المواطنين في دورات المجالس المنتخبة العادية شريطة إتاحة فرص التدخل لهم وتوجيه أسئلة للمسؤولين وطرح انشغالاتهم ويمارسون هذه المهمة جنبا إلى جنب مع هيئات المجتمع المدني،إلى جانب آليات الإستفتاء المحلي الحق في تقديم عرائض و غيرها. [1]
- ترسيخ المواطنة الحقة : الانتقال من الفرد إلى المواطن وذلك بالعمل على تمكين المواطنين و ليس فقط المشاركة الرمزية و الشكلية بمعنى إعادة هيكلة تدخل المواطنين في العملية التنموية من خلال استخدام الاليات و التقنيات الحديثة لتعريف المواطنين بالفرص التي ربما توجد أمامهم للمشاركة في صنع القرار المحلي، حيث وفرت الآليات الحديثة الخاصية التفاعلية و التي لاترتبط بالزمان و المكان و لاقيود السلطة، حيث

[1] ابتسام مقدم ، **الديمقراطية التشاركية و دورهافي تفعيل التنمية المحلية في الجزائر –ولاية وهران دراسة حالة –** أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2019/2018، ص ص 230،234.

يجب العمل على ترسيخ المواطنة من خلال ترقية الحوار و التشاور بين كل الفاعلين في الساحة و على رأسهم المواطن مع احترام الحقوق والواجبات ، واحترام القواعد القانونية .

- التنشئة السياسية: تستند على منح المؤسسات المختلفة دور تعليم وتلقين الأفراد قيم المواطنة الفاعلة والمسؤولية الأخلاقية، الشأن الذي سيقوي البناء الديمقراطي والمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية، وينمي الحس التطوعي، التشاركي والانفتاح على العالم الخارجي الذي يسمح بالتعدد الثقافي وتحويل المواطن من حالة المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل" وفي هذا المجال تلعب المؤسسات التربوية دورا محوريا في ترسيخ المواطنة الفاعلة
- نشر الثقافة السياسية: إن قيم المشاركة و الولاء و الانتماء تمثل أساسا للثقافة السياسية المدعمة للمقاربة التشاركية .

ثانيا : في المجال الإجتماعي

- آلية التنمية البشرية : من خلالها يتم تعزيز دور المواطن في المشاركة في صنع القرار بعدما تبين ضعف الأداء الوظيفي للمواطن في العملية التنموية في الجزائر والذي يرجع الى الفقر و البطالة ، لأن دعوة المواطن الى المشاركة في العملية السياسية تعد أمرا صعبا ما لم توفر سبل العيش الكريم للمواطن ، و هي السبيل لتحريره سياسيا .لذلك وجب وضع سياسة وطنية شاملة لمختلف أطوار التعليم على أساس أن التعليم هو من يكسب المواطن ثقافة المشاركة و كذا المشاركة الالكترونية ، بالإضافة لمؤشر الصحة التي إضافة لكونها حق لكل إنسان فهي ضرورية لتحقيق التنمية البشرية. فلا فرصة متاحة للمشاركة أمام جماهير مشغولة بلقمة العيش ، مما جعل فئة قليلة تستحوذ على العمل السياسي ،حيث ولد للمواطن الجزائري حالة من الاغتراب السياسي .[1]

[1] عمر طيب بوجلال ، **مرجع سابق** ، ص ص 235،229.

- تفعيل دور الإعلام المحلي :تظهر أهمية مشاركة الصحف المحلية في تسليط الضوء على انجازات المواطنين ،لجان الاحياء و اللجان الشعبية وهيكليتها وكيفية انتخاب الاعضاء والصلاحيات المنوطة بها من أجل تعزيز ثقة المواطنين بالتنظيم وكفاءة اللجان في معالجتها للمشاكل التي تواجه المواطن المحلي .

ثالثا : في المجال الإقتصادي

- **الميزانية التشاركية** : تعتبر الميزانية التشاركية أسلوبا من أساليب الديمقراطية التشاركية إلى درجة أنها شكلت ابتكارا مؤسسيا هاما لتعزيز المشاركة ، كانت بدايتها في مدينة بورتو أليغري لكنها سرعان ما انتشرت في كثير من الدول على اعتبار أنها شكلت أحسن تجسيد لمشاركة المواطنين في تدبير الشؤون العمومية ورسم السياسات العمومية المحلية. بعبارة أخرى فإن الميزانية التشاركية آلية تسمح للساكنة المحليين بالمشاركة في تحديد تخصيصات الميزانية العامة أو المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بضبط الميزانية وتخصيصاتها بحكم أن المواطن المحلي إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى الأدرى والأعلم باحتياجات الإقليم أو الوحدة المحلية. ومن هذا المنطلق عمدت الدول عبر العالم إلى أخذ الميزانية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وقد أبانت الدراسات عن رصد حوالي أكثر من 2000 تجربة للميزانية التشاورية في العالم .بات تبني الميزانية التشاركية في الجزائر ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى، وذلك راجع إلى تلافي العجز المالي ودوامة الأزمات المالية التي تتخبط فيها الولايات والبلديات .
- **التخطيط التشاركي** : التخطيط التشاركي على المستوى المحلي، فهو يقتضي تكريس سلسلة من الديناميات التفاعلية التي تتيح للمواطنين المحليين وكافة الجهات الفاعلة القيام بأدوار محورية ضمن عملية التخطيط التنموي، والتي يمكن تلخيصها فيما يمكن تسميته " بدورة التخطيط التشاركي

« cycle de planification participative» التي تهدف إلى تعزيز مكونات المرونة من خلال

استمرارية عملية التنظيم، المشاركة، التجربة، التكيف والتعلم، ويشمل ذلك اختبار التقنيات المناسبة والبحث عن الحلول لاالم ئمة وخلق ثقافة الحكم الرشيد.[1]

ويمكن اختصار هذه الآليات فيما يلي :

- تطوير الأطر القانونية و التشريعية ضمن المجال المحلي(قانون البلدية و الولاية) ، مع تضمينها آليات تفعيلها وكذا إلزامية تطبيقها فعليا .
- العمل على وضع إجراءات تحفيزية لتفعيل المشاركة الشعبية في الشأن المحلي من خلال حوافز معنوية أو مادية للمجالس المحلية التي تقوم بتنفيذ آليات المشاركة مثل اللجان المجتمعية و التواصل الإلكتروني .
- العمل على تقسيم و توزيع المهام بصورة واضحة و الإمتناع عن الغموض و العبارات المبهة كما هو حاصل في التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال (السويد).
- دعم ثقافة سياسية قائمة على مشاركة المواطنين و الاستفادة من انتشار الجمعيات و منظمات المجتمع المدني
- الاهتمام بالمكون الثقافي عبر التنشئة السياسية ، بأن يتم التركيز على أهمية و فاعلية النظانم المحلي ، فلا يمكن نجاح المشاركة في وجود مواطنين لايؤمنون بفعالية هذه المجالس .
- العمل على رفع قدرات أعضاء المجالس الشعبية ، من خلال عمليات التدريب و فرص الإحتكاك مع نظرائهم من تجارب أخرى ناجحة ، و العمل على إنشاء قاعدة بيانات و معلومات خاصة بكل مجتمع محلي ليستفيد منها البقية .[2]
- لابد من وضع آليات واضحة لتقييم عمل المجالس المحلية يشارك فيها المواطنون حتى تتمكن هذه المجالس من تطوير نفسها و تلافي أخطائها ، و ذلك من خلال المشاركة في جميع مراحل المشاريع التنموية بداية بالتخطيط و التنفيذ ثم التقييم . ترسخا لمبدأ المواطنة.1

[1] ابتسام مقدم، **مرجع سابق** ، ص ص 352،349.

[2] شيماء شرقاوي، مينا سمير، **إشكاليات المشاركة من خلال المحليات في المنطقة العربية تجارب و توصيات** ، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 03.

رابعا : عوامل زيادة فاعلية المشاركة

ذا كانت آليات المشاركة تهدف إلى تحقيق المناخ الملائم الذي يضمن سيرها بشكل جيد، فإن عوامل زيادة فاعليتها تهدف إلى بلوغ الحد الأقصى من مردوديتها، لذا فلا يكفي العمل على تحقيق المشاركة فحسب بل يجب العمل على زيادة فاعليتها وذلك من خلال ما يلي:

- تدريب الأفراد أكثر وتعليمهم على الممارسة الديمقراطية لحقوقهم وواجباتهم.
- توفير القنوات اللازمة للمشاركة الإيجابية كالمجالس المحلية والجمعيات.
- العمل على إحداث هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها.
- العمل على زيادة الحوافز التي تحقق فائدة شخصية للأفراد المشاركين.
- العمل على الاستفادة من الخبرات السابقة للمشاركين القدماء.
- التأكيد على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة في المجتمع لزيادة الثقة فكلما ازدادت الثقة ازدادت المبادرة.
- العمل على إقناع القيادات السياسية والحكومية بأهمية المشاركة في إنتاج مشروعات تنموية.
- العمل على تسخير أجهزة الإعلام للدعاية المطلوبة للمشاركة وتشجيع المشاركين على المبادرة.
- العمل على توفير الدعم المالي المناسب من خلال الأفراد المحليين بما يساعد مشروعات التنمية المحلية في المجتمع.

من خلال كل ما تم عرضه، يتبين أن متطلبات المشاركة كثيرة وعوامل زيادة فاعليتها أكثر فهي تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع [2]

[1] رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، **مرجع سابق**، ص 234.

[2] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علم إجتماع التنمية ، جامعة منوري قسنطينة ، 2011/2010، ص 127.

خلاصة الفصل الثاني

رغم اعتراف النصوص القانونية في الجزائر بحق المشاركة للمواطنين في تسيير شؤونهم عن طريق الاستعانة بالأساليب القانونية، إلا أنها جاءت غامضة وقاصرة في تجسيد هذا الحق تجسيدا فعليا.ولعل أبرز ما يحد من المشاركة الفعالة للمواطنين على المستوى المحلي، هو عدم تكريس الجزائر لآليات ذات فعالية مثلما هو معمول به في الدول الغربية مثل الاستفتاء المحلي أو ما يعرف بالاستفتاء الإداري الذي يعد طريقة استشارية للمشاركة، وهو إجراء ديمقراطي يشارك بواسطته الشعب، نظرا لكونه مصدر كل سلطة، في إعداد القوانين والتدخل في مسائل معينة تهم المصلحة العامة، وكذا الميزانية التشاركية، بصفتها آليات تضفي الشفافية على عمليات إتخاذ القرار المحلي كونها تسمح بمشاركة المواطن المحلي .كما يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية و المجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية و المناسباتية ، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية في تدبير الشؤون المحلية.

لذلك على الجزائر أن تعمل على تفعيل استراتيجيات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و ذلك بعد دراسة عميقة لواقع الحال و التغلب على المصاعب و تبني فكر جديد يقوم على تقبل فكرة الشراكة و التعددية الفعلية لا الشكلية.

الخـاتمة

في الأخير يمكن القول أنه في ختام دراستنا خلصنا أن الجزائر وصلت نظريا إلى قناعة أن المشاركة الشعبية تعد آلية مهمة لتفعيل التنمية المحلية، وذلك من خلال تكريسها دستوريا و قانونيا إلا ان التفعيل على ارض الواقع لايزال رهن الصعوبات و تحديات التطبيق الفعلي ،ذلك إن جودة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية مقوماتها ، آلياتها و دعائمها الأساسية في المجتمع. وتتجلى أهمية المشاركة الشعبية كونها تمثل الوسيط بين احتياجات المواطنيين المحليين و بين الدولة.

حيث أثبتت الدراسة أن الواقع الجزائري أظهر لنا قوة و صلابة الدولة كفاعل مهيمن على باقي فواعل التنمية المحلية ممثلا في الإدارة المحلية و مدعما بالقواعد القانونية في مقابل ضعف باقي الشركاء خاصة المواطن وتنظيمات المجتمع المدني نتيجة لاختراقهم و كذا لضعف الثقافة السياسية و التنشئة مما يتطلب إعادة النظر في البناء ككل و إعادة بناء الإنسان المواطن الذي يحل على عاتقه مسؤولية أو تبعات الفعل القائم على التشارك، مما يتمخض عنه زيادة درجة الرضا على المشاريع التنموية، و هذا ما يؤدي إلى تمكين الفئات المجتمعية المقصاة والمهمشة لأن تكون مدمجة في ترقية وتطوير جهود العمل التنموي المحلي.

إن غياب المشاركة في صنع القرارات يصيب مختلف الابنية الاجتماعية بالضعف و يؤدي الى قلة الولاء الاجتماعي و الفتور في المساهمة سواء بالجهد المادي او المعنوي و باختصار يؤدي الى ضعف القيم المجتمعية الايجابية و التي لا يمكن الاستغناء عنها في اي استراتيجية تنموية خاصة في ظل الظروف التي تعيشها الجزائر اليوم،وعليه نقترح مجموعة من **التوصيات** :

- ضرورة إعادة إصلاح المنظومة القانونية والتي يجب أن تضمن الزامية اشراك المواطن المحلي في صناعة القرار مع تضمينها آليات التطبيق.
- التركيز على بناء الإنسان المواطن من خلال نشر و تعميق قيم الديمقراطية و الثقافة السياسية
- تدعيم مبدأي المساءلة والشفافية على أعمال المجالس المحلية المنتخبة، وهو الذي بدوره يساهم في منع تفشي الفساد بشتى أنواعه من بيروقراطية، تبديد للمال العام، الحصول على مشاريع بغير وجه حق وغيرها، ومن ثم

تجنب الانسداد على مستوى الجماعات المحلية وهذا لا يتأتى إلا بإشراك المواطن والمجتمع المدني المحلي في تدبير الشأن التنموي، يجعل من هؤلاء يمارسون حقهم في الرقابة والمتابعة.

- توفير سجلات واقتراحات وشكاوي وتظلمات المواطنين على مستوى شبابيك وإدارات الجماعات المحلية.
- استشارة المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو بتخصيص موقع الكتروني يهتم بكافة الشؤون العمومية المحلية مواصلة العمل على الموقع المسمى ببوابة المواطن على المستوى الوطني، لاسيما أن دول العالم قاطبة بات استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من ضرورة . و بهذا يصبح المواطن مواطنا ايجابيا يدرك ما يفعل.
- إشراك المؤسسات التربوية في تنمية روح المواطنة ونشر قيم التعاون والتآزر بهدف تلقين مجموع القيم والمعايير التي تؤسس لإعادة ترتيب العلاقة بين الجماعات الإقليمية او مواطنيها.
- السعي من أجل المشاركة بصفة مستمرة في مداولات المجالس الشعبية المنتخبة على المستوى المحلي، من أجل الاطلاع على المشاريع التنموية محليا من جهة، وتبليغ المواطنين و إعلامهم بالمشاريع التنموية المنجزة وتلك التي هي في طور الانجاز من جهة أخرى، وهذا ما يمكن من رفع انشغالات المواطنين للسلطات المحلية.
- تخصيص يوم للمواطنين ولهيئات المجتمع حتى يتسنى إثراء المناقشة العامة وتشجيع الحوار والتشاور الفعال،والأخذ بآراء رؤساء الجمعيات ولجان الأحياء التي تؤسس نشاطها وكفاءتها، بعيدا عن السعي وراء تحقيق المصلحة الشخصية.
- التحلي بروح الإبداع والاحترافية في العمل الجمعوي، وفتح باب الحوار والتواصل من دون التقليل من شأن منظمات المجتمع المدني، وذلك عن طريق العمل على التنسيق بين هذه المنظمات وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة، من خلال استشارة هيئات المجتمع المدني في المسائل التي تخص المواطن المحلي .
- العمل على توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعلة في الأنشطة التنموية.
- ضرورة توسيع مشاركة المواطنين وذوي الكفاءات والقدرات الخلاقة ودعوتهم للمساهمة في اللجان أو مجموعات العمل وهذه المشاركة تتيح فرصة التدريب على العمل التطوعي والتعامل مع الجماعات وتعزيز الإنتماء للجماعة.

قائمة المراجع

أولا : الدساتير و القوانيين

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1963، الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1963

2. الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 1976/11/23 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 94 والمؤرخة في 1976/11/24.

3. المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 1989/02/28 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 9 المؤرخة في أول مارس 1989.

4. المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 1996/12/07 المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 76 والمؤرخة في 1996/12/08

5. قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، 2006

6. قانون 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008 ، يتضمن التعديل الدستوري ، جريدة رسمية رقم 63 ،صادرة بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008.

7. قانون رقم 11-10 المؤرخ في20 رجب عام 1432 هـ الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 ، الصادر بتاريخ 3 يوليو سنة 2011.

8. قانون رقم 12-07 المؤرخ في28 ربيع الأول عام1433 هـ الموافق ل21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12، الصادر بتاريخ 29 فبراير سنة 2012.

9. القانون 01/16 المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن تعديل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 والمؤرخة في 2016/03/07.

10. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ثانيا : الكتب

1. بن رحو بن علال، سهام ، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية** ،(برلين :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية : ط1 : 2018) .

2. بوجلال، عمر طيب ، **ادماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية** ، (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، 2017) .

3. جلبي ،علي عبد الرزاق و خميس، هاني ، **علم إجتماع التنمية** ، (الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية ، 2009)ص 26

4. حجاب ،محمد نجيب ، **الإعلام و التنمية الشاملة** ،(القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط2، 2000).

5. على رفاعي ندا ، صفاء ، **المجتمع المدني و مستقبل التنمية** ، (الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1 ، 2013).

6. مصطفى، مريم أحمد ، **دراسات في التغير و التنمية في الدول النامية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2011 ، ص 164

7. مندور، عصام عمر ، **التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية** ،،(الإسكندرية:دارالتعليم الجامعي، ط1 ، 2011).

8. ناجي ، أحمد عبد الفتاح ، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي** ،(الإسكندرية:دار الكتب و الوثائق القومية، ط1 ، 2012).

9. هشام محمود ،الأقداحي ، **التنمية الإجتماعية و السياسية في الدول النامية**،(الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة)2015 .

ثالثا : الأطروحات و المذكرات

الأطروحات :

1. حرحوز ،عبد الحفيظ ،**تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في** الجزائر (دراسة حالة ولاية المسيلة)، اطروحة مقدمة لينيل شهادة دكتورا ،في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ،2020/2019.

2. خشمون، محمد ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علم إجتماع التنمية ، جامعة منوري قسنطينة ، 2011/2010.

3. سلاوي، يوسف ، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام تخصص الدولة و المؤسسات العمومي، جامعة الجزائر-1 -بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2018/2017

4. شاوش اخوان ، جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2015/2014 .

5. قاسمي ، شوقي ، **معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري، قسم: العلوم الاجتماعية ،، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012 .

المذكرات :

1. بادي ،سامية ، **المرأة و المشاركة السياسية** ، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة 2005 .

2. سكيك،امجد ناهض ، **دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة**، رسالة مقدمة ، استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستيرفي الهندسة المعمارية بكلية الهندسة في الجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين، **2012، ص 26**

3. عبد المعطي صالح قدومي، منال ، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية و تطوير المجتمع المحلي** ،، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستير في التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2008.

4. عرسان ،منال ، **اليات تفعيل الوعي و المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية** ، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستيرفي التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2004.

5. لعجال، ليلى ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2010/2009.

6. محمود محمد أبو عوض جوان ، شيرويت ، **واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد**،(ملخص رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في التربية (تخصص أصول التربية)، العدد الرابع عشر – يونيو ٢٠١٣ م مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد.

رابعا : المجلات

1. إنزارن، عادل ،**التنمية المحلية في الجزائر، دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 16 ، جوان 2017 .

2. بركات ، طارق ، **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد، (63) العدد5 ،2014.

3. بهلولي ،فيصل ، خويلد عفاف ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في** الجزائر ، مجلة المهل الإقتصادي ، المجلد 02 ، العدد 01 ، جوان 2019.

4. بوراي، دليلة ، **عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري** ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 17 ، العدد 01، 2018 .

5. بوعمامة ،فايزة ، **الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة**،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 29 ، جوان 2017 .

6. جلال حبيب، طارق ، **تقييم فعالية المشاركة في مشروعات إعداد المخطط الإستراتيجي للقرية المصرية مثال قرية مير**، مجلة علوم الهندسة ،المجلد 37، العدد 2، مارس 2009 .

7. حبشي ،لزرق و بن الحاج ، جلول ياسين ، **المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية** ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، العدد2 .

8. خلفون ،فضيلة ،**دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر**، غير معروف

9. شرقاوي ،شيماء و سمير، مينا ، **إشكاليات المشاركة من خلال المحليات في المنطقة العربية تجارب و توصيات** ، **منتدى البدائل العربي للدراسات** ، روافد للنشر و التوزيع ، 2012

10. الشيخ ، عصام و سويقات، أمين ، **إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي** .

11. طامشة ، بومدين ، **الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في** الجزائر ،مجلة التواصل ، جامعة ابو بكر بلقايد، العدد 26 ، جوان 2010

12. عبد اللاوي ،عبد السلام و بوبكر، أمال ، **دور الجماعات المحلية في دعم االستثمار المحلي وخلق الثرة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية JEF ، المجلد ،06 العدد 01، سنة 2020.

13. غربي، أحمد، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**،كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية .

14. قياتي، عاشور ،**دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية** ، مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 11 ، أكتوبر2017 .

15. مجدوب ،عبد المؤمن و هماش، لمين ، **الفو اعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر**،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد الثامن (08)جانفي 2016.

16. مزاري ، فضيل ابراهيم ، **إشكالية التنمية في الجزائر : قراءة للتحديات و المتطلبات** ،جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ،

17. مهدية ، بن طيبة و سفيان ، خروبي ، **دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية** ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد ألاول، 2016 .

18. ميساوي ، حنان ، **مشاركة المواطنين كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني و إشكالات التطبيق** ، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد الخامس ، العدد 02 ، جوان 2020 .

خامسا :القواميس

1. قاموس الوسيط ، **فصل الشين** .

سادسا: المواقع الإلكترونية :

https://www.elkhabar.com/

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية و التنمية المحلية	
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية	
المطلب الأول : تعريف المشاركة الشعبية وخصائصها	10
أولا : تعريف المشاركة الشعبية	10
ثانيا: خصائص المشاركة الشعبية	16
المطلب الثاني : متطلبات وشروط المشاركة الشعبية وأهدافها	17
أولا : متطلبات وشروط المشاركة الشعبية	17
ثانيا: أهداف المشاركة الشعبية	20
المطلب الثالث:صور المشاركة الشعبية ومستوياتها	22
أولا : صور المشاركة الشعبية	22
ثانيا : مستويات المشاركة	23
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية	
المطلب الاول : تعريف التنمية المحلية	25
أولا : تعريف التنمية	26
ثانيا : تعريف التنمية المحلية	28
المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية وأهدافها	30
أولا : خصائص التنمية المحلية	30
ثانيا : أهداف التنمية المحلية	31

المطلب الثالث : شركاء التنمية المحلية وأبعادها	33
أولا : شركاء التنمية المحلية	33
ثانيا : أبعاد التنمية المحلية	35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني : المشاركة الشعبية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية وتحديات الواقع	
المبحث الأول : الجهود الجزائرية لتشجيع المشاركة الشعبية وانعكاساتها على التنمية المحلية	
المطلب الأول: دوافع ومبررات التوجه نحو تشجيع المشاركة الشعبية على المستوى المحلي في الجزائر	39
المطلب الثاني: الإطار التشريعي والقانوني لتكريس المشاركة الشعبية على مستوى المجتمع المحلي الجزائري	41
أولا : تكريس مبدأ مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي دستوريا	41
ثانيا: إدراج مبدأ المشاركة في إطار قوانين الإدارة المحلية	43
المطلب الثالث: دور الخطاب السياسي في تشجيع المشاركة الشعبية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر	45
المطلب الرابع: الإطار المؤسساتي للمشاركة الشعبية في الجزائر وأهميته في تحقيق التنميةالمحلية	47
المبحث الثاني: المشاركة الشعبية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية: عقبات الواقع وآليات التفعيل	
المطلب الأول: العراقيل والصعوبات التي تواجه تفعيل المشاركة الشعبية على المستوى المحلي في الجزائر	50
اولا :العراقيل الفنية.	50
ثانيا : العراقيل التنظيمية و السياسية	51
ثالثا: العراقيل العملية	52
رابعا: العراقيل القانونية	53
المطلب الثاني: استراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية كآلية لتنمية المجتمع المحلي في الجزائر.	54
أولا : في المجال الإداري و السياسي	57

ثانيا : في المجال الإجتماعي	59
ثالثا: في المجال الإقتصادي	60
رابعا : عوامل زيادة فاعلية المشاركة	62
خلاصة الفصل الثاني	63
الخاتمة	65
قائمة المصادر و المراجع	68
فهرس الموضوعات	

الحمد لله

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع المشاركة الشعبية كأحد دعائم التنمية المحلية وكضرورة لتحقيق اللامركزية وباعتبارها مؤشرا للحكم الجيد .

حيث أن المشرع الجزائري اعترف للمواطن الجزائري بالحق في المشاركة في صنع القرار المحلي إلا ان هذا الاعتراف جاء دون الآليات المفعلة لهذه المشاركة حيث تم حصرها في مبدأي الإعلام و الاستشارة غير الملزمة.

كما أن محدودية ثقافة المشاركة لدى المواطن الجزائري حالت دون تحقيق هذه الآليات لأهدافها .

This study aims to clarify the subject of popular participation as the main pillar of local development, considering it as a necessity for effectiveness of the decentralization and an indicator of good governance.

However, the Algerian legislator has tried to garantie to the citizens the right to participate in the local decision-making, but without all mechanisms of participation by limiting them in the principle of administrative information and consultative procedures.

In addition, the culture of popular participation in Algeria remains limited, preventing the realization of an effective participation.

Key words:

popular participation,local development, mechanisms of participation